

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسيّة الفلسطينيّة وتحقيق الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة العليا

إعداد

جواد محمد عبد الكريم إسماعيل

إشراف

د. رائد نعيّرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسيّة الفلسطينيّة وتحقيق الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة العليا

إعداد

جواد محمد عبد الكريم إسماعيل

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/02/12م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

..... 1. د. رائد نعيّرات / مشرفاً ورئيساً

..... 2. د. عبد الرحمن الحج إبراهيم / ممتحناً خارجياً

..... 3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسملة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي... وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى توأم روحي ورفيقة دربي.. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة..

إلى من عليها أعتمد... إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة زوجتي الحبيبة

إلى أهلي المتجدد.. إلى من هم أقرب إليّ من روحي.. أبنائي الأعزاء محمد وعبد القادر

إلى أختي العزيزة

إلى كل الذين يعملون لتكون فلسطين منارة علم ونضياء

لأجيال الأمة الطريق نحو التطور والنماء

إلى أرواح شهدائنا الأبرار الأكرام منا جميعا

إلى كل الأسرى في سجون الاحتلال

الشكر والتقدير

الشكر دائماً لله تعالى على ما أنعمه عليّ، وأشكر أولئك الذين وقفوا معي لكي أتمكّن من إنجاز هذا الجهد المتواضع، وأشكر الدكتور رائد نعيّرات المشرف على الرسالة الذي أولى اهتماماً كبيراً بهذه الرسالة، ومتابعته التفاصيل كافة بشكل دؤوب أثناء كتابتي هذه الرسالة، والشكر موصول للأساتذة الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياسية والهيئة التدريسية التي أكنّ لها كل محبة وتقدير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسيّة الفلسطينيّة وتحقيق الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة العليا

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة وتعريف المصطلحات
2	أولاً: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
5	مشكلة الدراسة
6	أسئلة الدراسة
6	فرضية الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	مبررات الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	منهجية الدراسة
8	الدراسات السابقة
12	التعليق على الدراسات السابقة
13	فصول الدراسة
14	ثانياً: تعريف المصطلحات
14	النظام السياسي
16	السلطة الوطنية الفلسطينية
17	منظمة التحرير الفلسطينية
17	الانتخابات
19	المصالح العليا للشعب الفلسطيني
20	الفصل الثاني: النظام السياسي الفلسطيني: البيئة والسمات ومراحل التكوين
21	مقدمة

الصفحة	الموضوع
22	أولاً: ملامح النظام السياسي الفلسطيني
23	أ. مرحلة منظمة التحرير
28	ب. مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية
30	الفصل الثالث: الديمقراطية الفلسطينية: الصيرورة والتحديات
31	أولاً: الديمقراطية في الحياة الفلسطينية: الأهمية والإشكاليات
31	1. الأهمية الديمقراطية في الحياة السياسية
33	2. متطلبات إجراء الانتخابات الديمقراطية
35	3. الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون إجراء الانتخابات الفلسطينية
37	ثانياً: السياقات الانتخابية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية
38	1. الانتخابات في السياق الفلسطيني في عهد منظمة التحرير
42	2. الانتخابات في السياق الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية
55	الفصل الرابع: الانتخابات وجدلية البناء الديمقراطي والتحرر الوطني
56	أولاً: البناء الديمقراطي
58	ثانياً: مقومات ومرتكزات عملية البناء الديمقراطي
61	ثالثاً: أهم المتغيرات التي أثرت على عملية و مسيرة البناء الديمقراطي الفلسطيني
70	رابعاً: جدلية البناء والتحول نحو الديمقراطية من قبل النظام السياسي الفلسطيني
78	النتائج والتوصيات
81	قائمة المصادر والمراجع
95	الملاحق
b	Abstract

دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية

وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا

إعداد

جواد محمد عبد الكريم إسماعيل

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى علاقة الانتخابات في السياق الفلسطيني وأهميتها في تحقيق الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني، المتمثل في التخلص من الاحتلال، حيث إن الجدول الدائر فلسطينياً حول جدوى الانتخابات كآلية من خلال إثارة العديد من التساؤلات عند كل جولة انتخابات كلها تصب في مدى تحقيق الانتخابات للهدف الأعلى للشعب الفلسطيني، كون الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال.

استندت الدراسة إلى فرضية رئيسية قائمة على أن الانتخابات يجب أن تتحول إلى عملية ثابتة ودورية، وأن تشمل كل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ حتى تكتسب أهميته في إدارة الحياة السياسية وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، وتم التعامل مع الانتخابات كحالة دراسية، ودرستها من مختلف جوانبها سواء البيئة النازمة لها، أو الأهداف المتوخاة منها.

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تناولت جزيئات الرسالة، حيث بدأت الرسالة بالإطار العام والإطار المفاهيمي، وأما الفصل الثاني تناول مراحل تكون النظام السياسي الفلسطيني، سواء منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية، وأما الفصل الثالث فقد تناول الديمقراطية في الحياة الفلسطينية: الصيرورة والتحديات، وكيف شكلت الانتخابات أو عدمها آلية لإدارة المؤسسة، والسياقات الانتخابية في كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وأما الفصل الرابع تم تناول الجدلية المركزية وهي جدلية البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج رئيسية:

1. تعتبر الانتخابات الآلية الوحيدة اليوم القادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمثيل والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني.
2. تمنح الانتخابات المجتمع الفلسطيني فرصة الاقتدار السياسي من خلال عودة الشعب الفلسطيني إلى المشاركة الفاعلة في صنع السياسات العامة وتوجيهها.
3. حتى تكون الانتخابات قادرة على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني، والمتمثلة في التخلص من الاحتلال، يجب أن تكون الانتخابات عامة لكل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، كمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. فالانتخابات الديمقراطية في منظمة التحرير تفرز قيادة تمتلك الأحقية في صياغة الأهداف العليا للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده. أما الانتخابات للسلطة الفلسطينية فمن شأنها اختيار قيادة تكون قادرة على إدارة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. تعد الانتخابات في أراضي السلطة الفلسطينية آلية مركزية من آليات حل قضية الانقسام السياسي، كونها تمنح المجتمع العودة إلى الحياة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه ستمنح القوى غير الممثلة سياسيا في تمثيل نفسها، علاوة على أنها امتحان وخطوة يبني عليها في اتجاه إنهاء الانقسام.

وحددت الدراسة مجموعة من التوصيات:

1. على صعيد القوى السياسية، من الأهمية بمكان إبعاد الانتخابات عن الأجواء والتشاحنات السياسية، وذلك من خلال توفير الأطر الدستورية والقانونية لضمان دوريتها ونزاهتها وقديستها في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته المختلفة.
2. على صعيد المجتمع الفلسطيني عدم التنازل عن الانتخابات كونها حقا فرديا للمواطن الفلسطيني في الانتخاب، واختيار من يمثله ويمثل مصالحه العليا، وحقا جماعيا في تثبيت ركائز المجتمع الديمقراطي والتعددي القائم على حق الاختلاف والشاركة السياسية.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة
وتعريف المصطلحات

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة و تعريف المصطلحات

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

مر النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى وقوع الانقسام في حزيران 2007م، بمراحل عدة* من حيث المرجعية الدستورية وطبيعة شكل الحكم.

فالواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وسياسته القمعية المستمرة، وما رافق ذلك من تغيرات جغرافية وديموغرافية وسياسية، أخذت أبعاداً كثيرة كان لها تأثير واضح على تشكل ملامح النظام السياسي الفلسطيني، وعلى عملية البناء الديمقراطي والمدني الفلسطيني.

ما نعينه بالنظام السياسي الفلسطيني، بمفهومه الواسع، منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، بما فيها تلك غير المنضوية تحت المنظمة، فيشمل المؤسسات غير الحكومية، مثل الأحزاب السياسية، ومجموعات الضغط، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين، وغيرها من مجموعات سياسية ويحدد علاقة هذه المجموعات مجتمعة مع بعضها بعضاً وآليات عملها.

وعلى الرغم من ذلك نرى أن تطور النظام السياسي الفلسطيني تأثر بشكل مباشر بالعديد من المحددات الخارجية، العربية منها والإقليمية والدولية، فسقوط أنظمة ودول عربية وإقليمية وصعود أخرى، وانهيار نظام دولي وصعود آخر، أثرت بشكل مباشر في النظام السياسي الفلسطيني، وأثبتت التجربة أن البلدان العربية عاشت طوال عقود أزمنة متتالية وخيبات

* المراحل منذ تأسيس السلطة العام 1994 إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى العام 1996، إلى انتخابات 1996، إلى إصدار القانون الأساسي لسنة 2002 م، إلى صدور القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 .

ونكسات، وتجلّى هذا الامر من خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي من تونس مروراً بمصر إلى ليبيا واليمن وسوريا. وبالتالي أصبح كل ما نراه اليوم من متغيرات على المستوى العربي، خاصة في ظل تزايد عدوانية دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وتزايد المخططات والمحاولات الأمريكية الصهيونية بحل انتقالي بهدف إنهاء القضية الفلسطينية، وشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ومن هنا يجب العمل على تعزيز أسس الشراكة السياسية، لما لذلك من انعكاس على الهوية الوطنية الفلسطينية، وحماية للمشروع الوطني، والتمسك بالأهداف الوطنية العليا، استناداً لبرنامج وطني شامل ركيزته الأساسية المصلحة الوطنية.

تعثر العملية السياسية والأزمات المتلاحقة التي واجهها ويواجهها الشعب الفلسطيني وأمام حالة التشتت والتشرذم الجغرافي التي يعانيها الشعب الفلسطيني بشقها الأول، بوجود كيانيين سياسيين يداران ولو بالتوافق لكنهما يفتقران إلى أبسط مقومات الشرعية، وشقها الثاني أحزاب وفصائل وأطر جماهيرية ذات مشروعية منقوصة نتيجة لغياب الديمقراطية الفعلية في اختيار قياداتها،¹ أسهمت في تعقيد القدرة على الاجتماع والتفاهم وصناعة القرار الوطني، فأصبح من الواضح أن الحالة السياسية غير المستقرة وعدم إنجاز المصالحة الداخلية يتركبان أثراً سلبية تؤثر في مسيرة الشعب الفلسطيني خاصة في ظل عودة مظاهر المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس.

فالنظر للحالة الفلسطينية يرى أن الأزمة الراهنة هي أزمة شرعية، ولحل أزمة الشرعية لا يمكن استمرار الالتفاف على وجوب بناء شرعية جديدة، تقوم على تعزيز مصادر هذه الشرعية عبر الإرادة الشعبية، التي تشمل كل المكونات السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وبالاستناد إلى برنامج سياسي يعكس أهداف وطموحات الشعب ذاته. وبالتالي هناك مداخل متعددة، ومن أهم هذه المداخل الديمقراطية التي تعدّ الأساس لتجديد الشرعية من خلال الانتخابات، فأصبحت التجاذبات بين الأطراف الفلسطينية تغيب جوهر وظيفة الانتخابات من النواحي السياسية في الدرجة الأولى، وانعكاساته على كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية

¹ خليل شاهين: "فتح والبحث عن تجديد الشرعية"، موقع فلسطين، على الموقع الإلكتروني:

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2120>

والثقافية ...، من خلال الربط بين وظيفة الانتخابات وبين ما جاء في الوثائق الصادرة عن محطات من الحوار الوطني الشامل، (كوثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، واتفاق الشاطئ)، حيث تتركز وظيفتها في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بشكل ديمقراطي وإعادة تشكيل بنى هذا النظام بالانتخابات المباشرة على أسس انتخابية تضمن ديمقراطيتها وتحقيق الوظيفة المرجوة منها، ولعل الخطأ الذي وقع فيه الفلسطينيون أنهم لم يحددوا شكل الديمقراطية التي يسعون إليها، فبرزت العديد من المعوقات والإشكالات التي أساسها البعد الوطني وليس الإجرائي، التي تعيق إجراء الانتخابات الفلسطينية، على الرغم من أن الشعب الفلسطيني قاد أكثر من جولة انتخابية شهد لها القاصي والداني بالنزاهة والديمقراطية.

ومن هنا يرى بعض المراقبين و الكتاب الفلسطينيون امثال(ممدوح نوفل، جهاد حرب) أن الانتخابات في السياق الفلسطيني ذات أهمية كبرى، وينطلق من أن إدارة الحياة السياسية الفلسطينية ونجاحها يعتمدان على قدرة الشعب الفلسطيني على إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة ونزيهة وهذا فعلاً ما حدث في الانتخابات الرئاسية و التشريعية عام 2006م، ويرى بعضهما الآخر عكس ذلك أمثال الدكتور إبراهيم إبراش، وأن المعضلة في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية لا تتوقف على الانتخابات كآلية ديمقراطية بمقدار قدرة القوى السياسية الفلسطينية على التوافق الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت الانتخابات هي البوصلة فيجب أن تكون انتخابات للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير في الوقت نفسه.

وبناء على ماسبق، يجد الباحث أن هذا بدوره يثير سؤالاً مهماً وفي ظل التناقضات والازمات التي نعيش: هل الفلسطينيون جاهزون للديمقراطية التي ينظر إليها بعض المراقبين على أنها أداة مناسبة للتغلب على الأزمات التي تواجههم في هذه المرحلة من تاريخهم وأهميتها في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني العليا في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة؟

ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن الدور الحقيقي والفعلي للانتخابات التشريعية في النظام السياسي الفلسطيني باعتبارها أداة رئيسة لإدارة الحياة السياسية لأي شعب، كونها تنظم وتعبّر

عن موازين القوى السياسية، التي لا يمكن الحديث بدونها عن شرعية للنظام السياسي أيا كان نوعه، ولهذا فإن المشاركة السياسية والانتخابات تشكل ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية وعمودها الفقري، والمعيار الحقيقي لممارسة النظم السياسية للديمقراطية أو عدم ممارستها لها، للحصول على شرعية وجودها، باعتبارها أداة ومؤشرا رئيسا في التعبير عن رغبات الشعب وعلى ما يطمح إلى تحقيقه، كونها ليست غاية في حد ذاتها بل هي الوسيلة العملية للوصول إلى مجتمع مدني ديمقراطي تعددي.

مشكلة الدراسة

تعدّ قضية الانتخابات أداة رئيسة لإدارة الحياة السياسية لأي شعب، كونها تنظم وتعبّر عن موازين القوى السياسية، التي لا يمكن الحديث بدونها عن شرعية للنظام السياسي أيا كان نوعه، وعلى الرغم من أن الشعب الفلسطيني قاد أكثر من جولة انتخابية شهد لها القاصي والداني بالنزاهة والديمقراطية، وكذلك التركيز المستمر في كل لقاءات واتفاقيات المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس التي اعتمدت واعتبرت الانتخابات آلية وأداة لإنهاء الانقسام، إلا أن هناك جدلا حول أهمية الانتخابات الفلسطينية، فبعض المراقبين يرى أن الانتخابات في السياق الفلسطيني ذات أهمية كبرى، وينطلق من أن إدارة الحياة السياسية الفلسطينية ونجاحها يعتمدان على قدرة الشعب الفلسطيني على إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة ونزيهة، وبعضهم الآخر يرى عكس ذلك حيث يذهب إلى أن المعضلة في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية لا تتوقف على الانتخابات كآلية ديمقراطية بمقدار قدرة القوى السياسية الفلسطينية على التوافق الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت الانتخابات هي البوصلة فيجب أن تكون انتخابات للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير في الوقت نفسه.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس: ما أهمية الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني العليا في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة؟

اسئلة الدراسة

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ. ما أهمية الانتخابات في الحياة السياسية الفلسطينية؟
- ب. ما الأثر الذي تتركه الانتخابات في تعزيز الديمقراطية الفلسطينية؟
- ت. لماذا هناك جدل دائم حول الجدوى من إجراء الانتخابات في النظام السياسي الفلسطيني؟
- ث. ما تأثير اعتماد الانتخابات كآلية في السلطة الفلسطينية وعدم إجرائها في منظمة التحرير، وباقي مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؟

فرضية الدراسة

الانتخابات في السياق الفلسطيني لا تعد الأداة الأنجع في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، ما لم تتحول إلى عملية ثابتة ودورية وتشمل كل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وتتصل بأهدافه العليا المبنية على التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. حيث إن الحديث عن الانتخابات منذ عام 1994م فقط في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية(التشريعية والرئاسية) و التي لم تجر إلا مرتين 1996م و2006م.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية علمية وعملية.

أ. الأهمية العلمية

إن الدراسة ستحاول تقديم رؤية ونموذج يقارن بين الانتخابات كآلية وحيدة مانحة للشرعية في النظم السياسية المستقرة من خلال حقها في ممارسة السلطة في ظل انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، والحالة الفلسطينية وخصوصيتها، كونها حالة ما زالت دون الاستقلال وتحت الاحتلال.

ب. الأهمية العملية

ستقوم الدراسة بالوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون أن تكون الانتخابات في النظام السياسي الفلسطيني أداة ناجحة لإدارة الحياة السياسية الفلسطينية، وستعمل على محاولة تقديم حلول عملية للتغلب على الإشكالات والتحديات من ناحية، وكذلك ربط هذه الحلول بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني والقائمة على التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

مبررات الدراسة

أ. نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م والجدل الذي ثار حول النتائج والدور الذي يجب أن تقوم به الفصائل بعد النتائج وبالذات ما تعلق منه بالعلاقات الخارجية الفلسطينية.

ب. كل اتفاقيات المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ارتكزت على الانتخابات، ولكنها لاحقاً تعطلت للاختلاف على الانتخابات.

ت. الدعوة المستمرة من قبل المواطنين والشخصيات الرسمية والأحزاب لإجراء الانتخابات وانتقاداتهم المستمرة لعدم إجرائها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

أ. التعرف إلى دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتعزيز الديمقراطية الفلسطينية.

ب. الوقوف على أبرز الأسباب التي تجعل بعض القوى السياسية لا تعد الانتخابات ذات جدوى في الحياة السياسية الفلسطينية.

ت. إبراز الإشكالية التي قادت إليها عملية اقتصار الانتخابات على مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ث. استكشاف أبرز التحديات التي تواجه القوى السياسية الفلسطينية في إجراء انتخابات عامة على مستوى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وتأثير ذلك على العلاقات الفلسطينية والسياسة العامة.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحليلها، وتأثير ذلك على الأهداف الوطنية العليا (التحرير والتخلص من الاحتلال)، بتحليل المتغيرات المتعلقة على بناء النظام السياسي الفلسطيني والتحول الديمقراطي المتعلقة بذلك كافة، ومدى تأثير وتأثر كل منهما بالآخر.

كما تستخدم الدراسة منهجية الحالة، سيتم تناول الانتخابات كحالة دراسة مستقلة، ودراسة آثارها وعلاقاتها، والإشكالات التي تعترى جدواها في الحياة السياسية الفلسطينية. ودور الانتخابات في تجسيد إرادة الأمة وتحويلها إلى فعل وسلوك سياسي.

الدراسات السابقة

لا يمكن لدراسة أو بحث ما أن تنشأ من لا شيء، بل لا بد من وجود مرجعيات وخلفية متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء للبحث والتمحيص عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة سواء عن طريق إشارات أو غير ذلك، حيث ميزت هذه الدراسة بربط الانتخابات في سياق تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني والمتمثلة بالتخلص من الاحتلال، ولأمانة العلمية سوف يكتفي الباحث بعرض بعض الدراسات التي تناولت مواضيع تتعلق بالدراسة (دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتأثير ذلك على الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا) قد تفيد البحث العلمي الحالي وكان من بينها دراسات تناولت الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية ودراسات تناولت النظام السياسي الفلسطيني فكانت كالآتي:

أ. الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية

التحول (عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات للدكتور خليل الشقاقي 1996)

يتناول هذا الكتاب التحول نحو الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، وطبيعة المجتمع الفلسطيني في ظل العملية السلمية، حيث أشار الشقاقي بأنه لا يمكن فصل عملية التحول الديمقراطي عن عملية البناء الوطني والسلام على اعتبار أنهما تشكلان الإطار السياسي لعملية التحول الديمقراطي، ويسعى الكتاب إلى دراسة تأثير الانتخابات الفلسطينية على عملية التحول الديمقراطي خاصة الانتخابات الأولى في عام 1996.

دراسة خليل الشقاقي (2009)، وهي بعنوان "مقياس الديمقراطية في فلسطين"

تناولت الدراسة قياس أوضاع التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية وظروفها، وقراءة نتائج رقمية (كمية)، لتسعة وأربعين مؤشراً تم استخدامها لاحتساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة أي عام 2008، والنتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام 2008 م وأثرها الممكن على النظام السياسي الفلسطيني، والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية، ومقارنة نتائج المؤشرات بين الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

دراسة بعنوان " العلاقة بين التنمية، والديمقراطية¹ "

خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يساعدان على تسريع عملية التنمية، ودفعها نحو الاتجاه الصحيح، وغياب الديمقراطية الذي سيؤدي إلى حدوث التوترات السياسية، وارتفاع حدة العنف والتطرف في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار نتيجة غياب الديمقراطية.

¹ عبد الله التركماني: جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد: 2659، 27/05/2009، موقع

الالكتروني : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

دراسة منذر السيد أحمد الحلولي، بعنوان "الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، رساله ماجستير، غير منشورة، جامعه الازهر، غزة - فلسطين

تناولت الدراسة التحول الديمقراطي وعلاقتها بالمشاركة السياسية، والثقافة السياسية الفلسطينية ومكوناتها وسماتها وثنائية الاستقطاب في المجتمع السياسي الفلسطيني، والبحث في خصوصية النظام السياسي الفلسطيني، والأزمة التي يعاني منها، وفي أنماط التحولات الديمقراطية الفلسطينية ومراحل تطورها منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996، وحتى ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، والعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ومتطلبات هذا التحول، من خلال مدى تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية في الثقافة السياسية الفلسطينية.

(دراسة احمد سعيد نوفل 2007) ، وهي بعنوان: "تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي"

تناولت الدراسة تحولات الديمقراطية الفلسطينية، والعوامل المؤثرة في الديمقراطية الفلسطينية، من خلال قوانين الانتخابات والمجلس التشريعي، والسلطة الفلسطينية، وتداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث، وانتخابات المجلس التشريعي الثاني، ودور الاحتلال الإسرائيلي في التأثير على الانتخابات، وفي خلاصة دراسته قدم برنامجاً لإصلاح العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

دراسة ناصر أبو العطا (2008)، وهي بعنوان "إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي"

تناولت الدراسة أسباب تعثر الديمقراطية في الحالة العربية، من خلال جملة من المداخل الهامة مثل: مدخل طبيعة الدولة القطرية العربية، ومدخل الثقافة السياسية، والمدخل الاقتصادي والاجتماعي كونهما مكونان رئيسيان في تفسير أزمة الديمقراطية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، ومدخل انعكاسات غياب نموذج ديمقراطي في أي من الدول الرئيسية العربية، ومدخل تركيبة المجتمع الأهلي والبنية العصبية وتركيبية الأحزاب السياسية العربية.

دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سلسلة دراسات، (بغنوان الانتخابات الفلسطينية الشروط والمعوقات)، غزة، فلسطين، 1995

تناول الدراسة أهمية الانتخابات وما ستقدمه من انعكاسات على مستقبل الشعب الفلسطيني كونها مظهر من مظاهر تتعلق بحق تقرير المصير كما يقره القانون الدولي وحقوق الشعب في أي منطقة في أن يقرر وضعه السياسي والقانوني، وأن النظام السياسي الديمقراطي هو الضامن لوحدة المجتمع وأمنه وسلامته الداخلية و الخارجية.

دراسة حنان رفيدي قمر (2005)، وهي بعنوان: "إشكالية الديمقراطية في فلسطين"

تناول الدراسة أسئلة أساسية حول مدى توافر في البيئة الفلسطينية منظومة قيم ديمقراطية تعمل على تنظيم العلاقات بين الأفراد وطبقات المجتمع، وبين الدولة والمجتمع، وبين مؤسسات الدولة الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وافترضت الدراسة أنه لا توجد هناك إمكانية لبزوغ نظام ديمقراطي فلسطيني في الوقت الراهن، نظراً لغياب بيئة داخلية اجتماعية وسياسية مواتية، و لغياب المقومات والشروط اللازمة لمثل هذه العملية، إضافة الى إشكالية الديمقراطية في فلسطين. للوصول لمأسسة العملية السياسية، وإفساح المجال لتكون مجتمع مدني قوي ومستقل، غير ميسس، ليقوم بدوره الأساسي المنتظر، كحامٍ للنظان العام من استئثار السلطة التنفيذية، وبناء ثقافة ديمقراطية أصيلة، تقوم على قبول الآخر واحترامه والتسامح وغيرها من السلوكيات الديمقراطية.

ب. دراسات تناول النظام السياسي الفلسطيني

دراسة جميل هلال، بعنوان / النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو دراسة تحليلية نقدية، رام الله، فلسطين، 1998

تناولت الدراسة النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وما حملته من تداعيات و تحولات سياسية، وذلك منذ انطلاق المنظمة في الستينيات من القرن الماضي مروراً بالتغيرات السياسية في الوضع الوطني حتى

توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وما أحدثه هذا الاتفاق من تغير ملموس في واقع العمل السياسي الفلسطيني حيث جعل النظام السياسي الفلسطيني يدخل ضمن التحولات والتغيرات السياسية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في نظام الحكم وأبعاده على الواقع الفلسطيني.

إزدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات: تحرير علي الكردي: "حلقة نقاشية"، مركز الغد العربي للدراسات، 2006.

يناقش هذا الكتاب موضوع الانتخابات الفلسطينية الثانية والمستقبل الفلسطيني، حيث يتحدث عن رأي مجموعة من السياسيين والأكاديميين وممثلي عدد من الفصائل الوطنية حول رؤيتهم لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وكيفية تحقيق حالة من الاستقرار لهذا النظام في ظل فوز حركة حماس بهذه الانتخابات، كما أن هذا الكتاب يتناول وجهات النظر لقادة الفصائل الفلسطينية حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني. كما يبحث هذا الكتاب المتغيرات التي أصابت النظام السياسي بعد الانتخابات، وبرز نظام سياسي فلسطيني برأسين.

دراسة حسن عياش، بعنوان / المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة 2006 - 1996، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، 2011.

تناولت الدراسة الجذور التاريخية للمجلس التشريعي الفلسطيني من حيث التأسيس في عهد الانتداب البريطاني حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث خلصت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة باستقرار النظام السياسي الفلسطيني من خلال قيام ركن من أركان هذا النظام و بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث قام المجلس التشريعي بتتصيب رئيسه النائب روجي فتوح رئيساً مؤقتاً.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد مراجعة الدراسات السابقة، والتي قدمت للباحث معلومات قيمة وتثري الدراسة، حيث تتناول مختلف الدراسات السابقة موضوع الانتخابات من عدة زوايا، فتارة تم التركيز على أهمية

الانتخابات، وتارة أخرى تم التركيز على شكل و إدارتها ومدى ديمقراطيتها وشفافيتها، كما تناولت الدراسات السابقة بعض الجدليات التي سادت في الحياة السياسية الفلسطينية حول بيئة الانتخابات و المواقف المختلفة من اجرائها ونتائجها.

لكن الدراسة الحالية تعالج موضوعا لم تنطرق له الدراسات السابقة وتركز على تناول الانتخابات من زاوية تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني والمتمثلة بالتخلص من الاحتلال، لذا انطلقت الدراسة من محددين مهمين وهما: ضرورة أن تكون الانتخابات القاعدة الأساسية التي يحتكم عليها في إدارة الحياة السياسية، والثانية ضرورة عمومية الانتخابات لكل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وبالذات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فصول الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا، حيث سيتم من خلال هذه الدراسة تقسيم البحث إلى عدد من الفصول والأقسام التي تم إعتمادها على أساس متابعة كافة التطورات المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال:

(1) تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والتعريفات من (المقدمة، ومشكلة الدراسة، وفرضية الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهمية الدراسة، ومبررات الدراسة، وأهداف الدراسة، ومنهجية الدراسة، والدراسات السابقة، والتعليق على الدراسات السابقة)، وتعريف المصطلحات الواردة في الدراسة (النظام السياسي، الانتخابات، المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني).

(2) النظام السياسي الفلسطيني: البيئه والسمات ومراحل التكوين.

(3) الديمقراطية الفلسطينية: الصيرورة والتحديات.

أ. الديمقراطية في الحياة الفلسطينية: الأهمية و الاشكاليات

1. الأهمية الديمقراطية في الحياة السياسية.

2. متطلبات إجراء الانتخابات الديمقراطية.

3. الإشكالات والمعوقات التي تحول دون إجراء الانتخابات الفلسطينية.

ب. السياقات الانتخابية في منظمة التحرير و السلطة الوطنية الفلسطينية

4) الانتخابات وجدلية البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

أ. البناء الديمقراطي

ب. مقومات ومرتكزات عملية البناء الديمقراطي

ت. أهم المتغيرات التي أثرت في عملية البناء الديمقراطي الفلسطيني ومسيرته

ث. جدلية البناء و التحول نحو الديمقراطية من قبل النظام السياسي الفلسطيني

ثانياً: تعريف المصطلحات

ويتناول الجانب المفاهيمي، من خلال تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة، ومنهجية العمل التي ستقوم عليها الدراسة.

النظام السياسي

يتسم النظام السياسي بأنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين وبالتالي فهو عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر والضوابط المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ.¹ إضافة إلى ما يسود هذا النظام من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

¹ جمال علي سلامة: النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ط2، ص18.

عرف (هارولد لاسويل) النظام السياسي بأنه أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف، حيث يرتبط النظام السياسي بعملية الاتصال السياسي¹.

ويرى كارل دويتش أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد، الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي، أما عالم الاجتماع ماكس فيبر فيرى أن النظام السياسي يحتكر أو يمتلك حق الإستخدام الشرعي للقوة².

من هنا نلاحظ أن هناك أكثر من تعريف للنظام السياسي، أما في الحالة الفلسطينية نجد من يرفض اعتبار النظام السياسي الفلسطيني نظاما ويطلق عليه مصطلح حقل مثل جميل هلال³، إلا أن الدراسة تعتبر أن النظام السياسي الفلسطيني من ناحية الوظائف يقوم بالوظائف المناطة بأي نظام سياسي آخر، خاصة فيما يتعلق بوظائفه الخارجية، والداخلية، ولذا ستعامل الدراسة مع النظام السياسي الفلسطيني على أنه: **جميع المؤسسات القائمة على إدارة الحياة السياسية الفلسطينية داخليا وخارجيا.**

فالنظام السياسي الفلسطيني مر بثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية بعد قيام المنظمة ومؤسساتها في الشتات، والمرحلة الثالثة في ظل السلطة الفلسطينية وما نجم عنه من اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي.

فالناظر للنظام السياسي بمفهومه الواسع يرى مزيداً من التحولات في تركيبته وبنيته مما أثر في إدارة علاقاته الداخلية والخارجية خلال الفترات الماضية خاصة بعد اتفاق أوسلو الذي أوجد السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال اتفاقات مرحلية ما بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير.

¹ ابراهيم درويش: **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص 9.

² جمال علي سلامة: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأسيسية للنظم البرلمانية والرئاسية**، مرجع سابق، ص 19-24.

³ جميل هلال: **النظام السياسي ما بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

دخل النظام السياسي الفلسطيني إلى طريق مسدود في 20 حزيران من العام 2007، ولم يعد قادراً على توفير إطار عام لإدارة الخلافات السياسية بين شركاء الحكم خاصة بعد الانتخابات التشريعية الثانية والانقسام السياسي بين شطري الوطن وما تبع ذلك في توقّف أعمال المجلس التشريعي.

السلطة الوطنية الفلسطينية و التي تعتبر مكون أساسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، حيث أقيم بشكل انتقالي تحت الاحتلال لمدة محددة من الزمن، وعليه فإن النظام السياسي الحالي يعمل دون سيادة، وعلى الرغم من عدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن المرتكزات الأساسية لهذا النظام ذات موروث نضالي تاريخي عبر سنوات من النضال الوطني في سبيل الحفاظ على المشروع الوطني للتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتجلى ذلك الأمر من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية رغم غياب الديمقراطية داخل مؤسساتها، وبالتالي حرم الشعب الفلسطيني، عبر تاريخ ماضٍ وطويل من إمكانية التعبير عن ذاته. الى ان انعقد المجلس الوطني في الجزائر عام 1988م وتم من خلاله الاعلان عن وثيقة الاستقلال التي بينت المعالم الاساسية للنظام السياسي الفلسطيني بالعديد من المواد نذكر منها على سبيل الحصر، " ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية".¹

السلطة الوطنية الفلسطينية

هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تأسيسه في العام 1994 م، بعد توقيع اتفاقية أوسلو.²

¹ وثيقة إعلان الاستقلال، الجزائر، 15/11/1988.

² هيثم ثابت: التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص74.

منظمة التحرير الفلسطينية

تأسست عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي عام 1964 في القاهرة كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين و تمثيلهم في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها. ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطيني الشتات.¹

الانتخابات

"كلمة الديمقراطية هي مصطلح يوناني يتكون من كلمتي (demos) وتعني الشعب و (kratos) وتعني حكم، ومن خلال الجمع بين هاتين الكلمتين تصبح حكم الشعب".²

تعرف الديمقراطية بأنها: "نظام حكم سياسي واجتماعي لإدارة الدولة والمجتمع"³، أي نظام يقوم على فصل السلطات والانتقال السلمي للسلطة، والوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

الديمقراطية الحقيقية ليست مجرد نظام سياسي أو عملية اختيار قادة من خلال منافسة سياسية انتخابية، بل هي طريقة حياة وثقافة ومجموعة قيم ترتكز على مفهوم الكرامة الإنسانية.⁴

¹ صالح احمد طه: ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، دراسة تحليلية من عام 1994 - 2000، رساله ماجستير غير منشورة، جامعه النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص41.

² محمد أبو حارثيه: موضوعات في الديمقراطية، مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات، ط1، حزيران 1994، ص3.

³ روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء أبو زيد، الطبعة الخامسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993.

⁴ لاري دايموند، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م، ص9.

"الديمقراطية نهج وأسلوب في الحياة العامة أو في صناعة القرار، وهذا بدوره يسهم في خلق ثقة مشتركة بين الدولة ومجتمعها، ويساهم في تطور كلا الطرفين، ويساعد في تقوية بناء المجتمع".¹

يرى الباحث أن الديمقراطية الفلسطينية هي جزء ومكون أساسي في شكل النظام السياسي الفلسطيني فارتبطت ارتباطاً وثيقاً في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية كونها الطريق للإدارة، ووسيلة في إدارة وتنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، والعدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار.

ومن هنا تعدّ الانتخابات المعيار الأساسي لممارسة النظم السياسية للديمقراطية والدرس العملي الأول في الديمقراطية لدورها الرئيس في الأنظمة السياسية الحديثة، وفي خلق المؤسسات التشريعية في الدولة. ضمن آليات متبعة يقوم المواطنون بوساطتها وبشكل دوري حسب القانون باختيار ممثليهم لاستلام مناصب السلطة التشريعية أو التنفيذية أو المؤسسات المحلية، وذلك من خلال التصويت، والذي يعد وسيلة مهمة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم². لأن الديمقراطية بالأساس ليست وصفة جاهزة يمكن تطبيقها على الجميع، إنما هي تجربة عملية يقوم بها، وبينها المجتمع وفق ظروفه وثقافته وتاريخه، وتأتي أهميتها كونها³ تعطي الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع، وتوفر المشاركة السياسية للمواطنين، والحد من ثقافة القوة لتحل محلها قوة الشرعية، وتخفف من الاحتقان السياسي والمجتمعي، وتحافظ على النسيج المجتمعي.

في ظل المتغيرات الجديدة والمتواصلة، تتثير قضية الانتخابات (الديمقراطية) ودورها في إدارة الحياة السياسية إشكاليات عديدة، سواء على صعيد المضمون أو على صعيد الشكل، إلا أن

¹ جهاد المحسين: الدولة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، صحيفة الغد، الأردن، 2009/07/25م، رابط الكتروني <http://www.alghad.com/articles/543994>

² نبيل الصالح: مبدأ الانتخابات وتطبيقاته، رام الله: مواطن، ط1، كانون ثاني 1996، ص6.

³ مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس"، الانتخابات المحلية في بعدها الديمقراطي والسياسي، موقع الكتروني: www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2016/researches/localElections.pdf

هنالك تمايزا خاصة على صعيد التطبيق، رغم وجود أسس مشتركة لها، فلم يعد الحديث عنها بالمفهوم التقليدي المستند إلى مبدأ حكم الشعب كافياً، حيث تدخل مفاهيم وعناصر جديدة تتعلق بالمسؤولية والحماية، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، كونها عملية تعتني باستمرار بالواقع، وتسعى لتغييره، كونها عملية ديناميكية ودائمة التطور والتبدل، ولذا فإن تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها يتحدد بقيمها ومبادئها الأساسية، أما شكلها فيخضع لخصوصيات الأمة.

فالتوجه نحو الديمقراطية يحتاج إلى الرغبة بالاعتراف بشرعية التنوع، والابتعاد عن الفردية في المواقف والأفعال، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابياً على فرص تطوير تقاليد المساومة والتسوية، والتراضي في إدارة الشأن العام.¹

المصالح العليا للشعب الفلسطيني

من الصعب دراسة الديمقراطية الفلسطينية ودورها في إدارة الحياة السياسية ومدى تأثيرها على الأهداف والمصالح الوطنية الفلسطينية العليا، نتيجة للجدلية والفلسفة القائم عليها اتفاق أوسلو. فأصبح هناك إجماع نظري لدى كل مكونات الشعب الفلسطيني من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وهذا ما تم التأكيد من خلال البرنامج السياسي التي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، وايضا موافقة حركة حماس من خلال من خلال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل بقبولها على إقامة الدول الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضي التي أحتلت عام 1967 بعاصمتها القدس الشريف، اضافة الى ما ذهبت اليه جميع جلسات الحوار الوطني والاتفاقات التي وقعت بين كل القوى الفلسطينية انطلاقا من وثيقة الأسرى إلى اتفاق مكة والقاهرة واتفاق الشاطئ، ولذلك ينطلق الباحث من افتراض أن مصالح الشعب الفلسطيني العليا هي التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م.

¹ محمود معياري: الثقافة السياسية في فلسطين -دراسة ميدانية، ص 84- 85.

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني: البيئة والسمات ومراحل التكوين

الفصل الثاني

النظام السياسي: البيئة والسمات ومراحل التكوين

مقدمة

يعيش الشعب الفلسطيني تحت أوضاع غير إعتيادية منذ عشرات السنين، شابهها تشوهات سياسية، منذ الانتداب (الاستعمار) البريطاني، وما تبعة من قرارات التقسيم التي رفضها العرب بشكل عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص، إلى الاحتلال الإسرائيلي بمرحلتية، النكبة عام 1948م، والنكسة عام 1967م، مما أوجد حالة من التشتت والتشرد لأفراد الشعب الفلسطيني في بقاع المعمورة كافة، والتدخل بشكل مباشر من دول الانتداب والاحتلال في الحياة السياسية الفلسطينية، ومقاومة أية محاولات لقيام و ولادة نظام سياسي مستقر قادر على خلق واقع سياسي جديد فشكل حالة إستثنائية، وبخاصة أن الإستقلال السياسي والتحرير، وبناء الدول يحتاج إلى مقومات تساهم في ترسيخ بناء النظام على أسس وضوابط واضحة لها قوانينها ودستورها، كل هذه الظروف تلقي بظلالها على ملامح النظام السياسي الفلسطيني ومضامينه.

وهذا ما ذهب إليه د. عبد الله الفقيه حين اعتبر أن مستقبل الشعوب وحضارته مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بما يملكه من رصيد لماض أصيل وخبرات متراكمة أثرت في تميزه واستفادته من هذا الماضي والخبرات.¹ مما يؤكد على أن الدول التي استعمرت واحتلت فلسطين لم تعمل على تهيئة الأجواء لبناء نظام سياسي مؤسساتي.

ومن هنا تقاس تأثيرات أي نظام سياسي بالسياسات التي يتبناها، وهذه السياسات هي مخرجات لبنية النظام وسماته و العوامل المؤثرة فيه، من خلال وجود الدولة القومية ذات السيادة التي تعتبر الشرط الأساسي لوجود النظام السياسي، وبالتالي قدرته على ترتيب هذه السياسات وتنفيذها. ومن هنا تعددت تعريفات النظام السياسي كما ذكر سابقاً، إلا أن هناك إجماعاً على المكونات الأساسية للنظام السياسي، حيث ذهب البعض وتعاملوا معه على أنه حقل، إلا أن

¹ عبد الله الفقيه: (دراسة وتحليل النظام السياسي) مدونة 2009/3/24م، موقع إلكتروني

drafaiqh.blogspot.com/2009/03/blog-post_24.html

الدراسة تعتبر أن النظام السياسي الفلسطيني من ناحية الوظائف يقوم بالوظائف المناطة بأي نظام سياسي آخر، ولذا ستتعامل الدراسة مع النظام السياسي الفلسطيني على أنه: جميع المؤسسات القائمة على إدارة الحياة السياسية الفلسطينية داخليا وخارجيا.

أولاً: ملامح النظام السياسي الفلسطيني

لكل نظام سياسي سمة وميزة يتميز بها و ملامح تعمل وتحدد شكله، فالنظام السياسي الفلسطيني تكونت أركانه قبل وخلال صياغته في مراحل تكونه وتطوره، ومنها تتضح طبيعته وتفاصيله. كما أن النظام لا يعيش في فراغ، إنما يؤثر ويتأثر في البيئة السياسية والجغرافية والمجتمعية والأيدولوجية، وأحيانا تكون البيئة ضاغطةً وعاملاً محدداً لملامح النظام السياسي وتفصيلات مكوناته.

حيث ذهب د. عبد الله الفقيه للقول: إن هناك الكثير من الظروف و العناصر و الجوانب الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تلتقي وتبتعد وتتأثر بعضها في بعض، ينتج عنها العديد من البيانات تُشكّل المحيط الطبيعيّ واللبننة الأساسية للنظام السياسي.¹

أما الحالة العربية فنجد أنها اتسمت بخاصيتين أساسيتين فيما يتعلق بالأنظمة السياسية العربية وهما ، الأولى العسكرية ، والثانية الاستعمار ، فعلى صعيد العسكرية شهدت مختلف دول العالم العربي عدة انقلابات رسمت المشهد السياسي والنظام العربي بشكل كامل ، كما أن الاستعمار شكل النظام السياسي العربي من خلال :

1. علاقات النظام السياسي مع قواه السياسية .

2. علاقات النظام مع العالم الخارجي .

3. علاقات النظام السياسي مع الدولة المستعمرة .

جميع هذه العلاقات أثرت في بنية النظام السياسي العربي وشكله.

¹ عبد الله الفقيه، مرجع سابق.

وسيتّم التطرق لملامح النظام الفلسطيني في مرحلتين مهمتين، هما مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة اللاحقة وهي مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية.

أ. مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية

استطاعت القيادة الفلسطينية من اللحظات الأولى لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أن ترسم الطريق وتوازن بعلاقاتها بين البعد القومي للقضية الفلسطينية، والصفات والخصائص ومَدلّولات الاستقلال الوطني، حيث وقعت السياسة الفلسطينية تحت تأثير تنامي القومية وتغلغلها وما حملته من شعارات وأمنيات. وبعد هزيمة حزيران عام 1967م، وتنامي ظاهرة المقاومة المسلحة وتصاعدها من خلال الفصائل الفلسطينية التي انخرطت في منظمة التحرير، وتسلم ياسر عرفات عام 1969 قيادة المنظمة، بترؤس لجنتها التنفيذية، مما أحدث تحولات جوهرية وجذرية داخلية فيها، أهمها إبراز وطنيتها الفلسطينية مقابل قوميتها العربية، وأنتج هذا الوضع مخرجات ذات صلة بالنظام السياسي الفلسطيني وماهيته.

فالتزمت منظمة التحرير الفلسطينية بمكوّناتها الحزبية والتنظيمية مبدأ الاتفاق والتوافق بين فصائلها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفرضت متطلبات المرحلة على قيادة منظمة التحرير أن تؤكد دورها الوحدوي كعامل أساسي في صيانة الهوية الفلسطينية الوطنية وحمائتها وتطويرها بوصفها حركة تحرر وطني. فالشخصية الفلسطينية كانت تائهة ومطموسة، والهوية الوطنية محاربة ومغيبة منذ نكبة الشعب الفلسطيني بوطنه عام 1948، وقيام إسرائيل كدولة استيطانية واستعمارية على الأراضي الفلسطينية.¹

وهذا الإطار الجبهوي التوافقي، يعني التعددية الفصائلية والتنظيمية والحزبية، لأن الجبهة تعني كمصطلح إطاراً يجمع عدة تنظيمات أو حركات أو أحزاب أو تيارات سواء كان على برنامج سياسي، أو على ورقة عمل، وبتحقيق الهدف الذي تمت أو وجدت من أجله، يمكن أن تنفض الشراكة الائتلافية أو الجبهوية، ويمكن أيضاً أن تتطور نحو رؤية جديدة وبرنامج

¹ تيسير محيسن، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث، رابط الكتروني:

home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc

يؤسس لمستقبل مراحل بناء الدولة، أو أن تذوب و تتصهر التيارات و الأطر داخلها، فتصبح جسماً حزبياً واحداً كما حصل مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، بعد تحقيق النصر وقيام دولة الجزائر.

ومن هذا الواقع تتضح وتظهر ملامح النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة:

🇵🇸 التنوع الثقافي والسياسي: نتيجة لحالة التيه ولجوء الفلسطينيين إلى الدول العربية المختلفة، بل إلى العالم كله، فرضت عدّة أنواع من الواقع والحقائق أثرت بشكل مباشر في التوجه السياسي والفكري الحزبي و المؤسسي نتيجة للظروف والأنماط الثقافية والجنسية والعرقية والدينية القائمة، داخل هذه الدول.

حيث أصبح الشعب الفلسطين واقع تحت تأثيرات حالة اللجوء و التشتت سواء في ما تبقى من فلسطين ومحيطها من الاقطار العربية، حيث أجبرت ما يقارب المليون فلسطيني إلى التشتت في فلسطين و محيطها من الدول العربية، وبقي داخل فلسطين ما يقارب 156 ألفاً، موزعين بين قطاع غزة ما يقارب 200 ألف، و الضفة الغربية 360 ألفاً، والباقي (100 ألف) موزعين بين الأقطار العربية و الأجنبية مثل لبنان والأردن وسوريا.¹

ونتيجة لهذا التشتت و اللجوء فقد ظلّ الشعب الفلسطيني بمكوناته المؤسساتية و مثقفيه وأعلامه الوطنية تحت تأثير ثقافات وأفكار متنوعة، ونظم حكم مختلفة ومتصارعة، فقد انضم كثيرون من أبناء الشعب الفلسطيني، وبخاصة المثقفون وأصحاب الفكر، تحت رايات حركات حزبية سياسية تتبنى أفكاراً ومذاهب إما قومية أو دينية أو ماركسية. فنشأت هذه الصبغة والتعدد من خلال رؤية هذه النخب باتباعها الطرق المثلى لتحرير فلسطين. فكانت حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتيار الناصري، والأحزاب الشيوعية، ومجموعات شبابية اجتهدت بتكوين أطر كمجموعة العودة ومجموعة شباب الثأر، وغيرها الكثير من هذه المسميات الكبيرة الحجم أو الصغيرة منها. وقد شهد عام 1965م انطلاقة حركة التحرير الوطني

¹ وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية "وفا": "خلفية تاريخية 1948 - 1964"، رابط إلكتروني:

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3744>

فتح، إذ وجهت بوصلة عملها بمنحى يختلف عن الاتجاهات القائمة حتى ذلك الحين، فحملت حركة فتح البندقية، وأسلوب الثورة الشعبية المسلحة، والتوجه نحو العدو المركزي، باعتبار أن مشكلة الشعب الفلسطيني هي الاحتلال الجاثم على أرضه والذي أدى إلى تشريده، وقيام إسرائيل مكان دولة فلسطين، مما حرم الشعب الفلسطيني من حريته وهويته وحرية حركته وجواز سفره. وهذه الحقائق انعكست على التفكير السياسي الفلسطيني في مرحلة مهمة من حياة الشعب الفلسطيني، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، منذ صبغها بهوية المقاومة الفلسطينية المسلحة.

وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية، بدخول منظمات المقاومة خاصة المسلحة منها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بدءاً من عام 1968. وتمكنت فتح من السيطرة على الشبكة الإدارية والمالية، وجيش التحرير، الذي كان يضم ما يقارب 12 ألف رجل من وحدات نظامية، إضافة إلى قوات التحرير الشعبية، التابعة للمنظمة؛ لكونها جزءاً من جيش التحرير.

حيث كان من المهام الأولى لها إصلاح المنظمة، وحلحلة جميع العقبات والمشاكل المترامية التي كانت تعترض جيش التحرير الفلسطيني، كما سعت فتح إلى إزالة عوامل الفرقة وعناصرها التي كانت موجودة بين فصائل المقاومة، والناجمة من تعددية الفصائل. وبدأت مرحلة جديدة من العمل العسكري المشترك تحت قيادة جيش التحرير الفلسطيني، ليكون قاعدة ونواة للتنسيق وتجميع الفدائيين وتنظيم صفوفهم.¹

فشكل ذلك نقطة تحول في مسيرة التحرر والبناء الوطني بوصول الحركات والتنظيمات العسكرية، والتي كان على رأسها حركة التحرير الوطني فتح، إلى مراكز القرار وصناعته داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، وتحولاً نوعياً في توجه منظمة التحرير وسياساتها واستراتيجيتها، مما انعكس إيجاباً في الشعور الوطني والثوري على الأجيال التي نشأت في ظل اللجوء.

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، النظام السياسي الفلسطيني، وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، رابط إلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748>

وهذا ما تبين بالنتائج التي تترتب على حرب 1967م ورغم الهزيمة، لم يحدث خلل على النهج الكفاحي و النضالي الذي تبنته مؤسسات منظمة التحرير وأحزابها، فإتسعت رقعة التأييد والدعم وقوة التمثيل للمنظمة والكفاح المسلح الذي تبنته فصائلها.¹ وهذا جميعه ثبت التنوع في الساحة الفلسطينية.

فالتنوع الفكري والحزبي هو أحد العلامات المهمة للنظام السياسي الفلسطيني، ودونها يكون الخيار البديل، هو الضيق والتسلط، والعنف والملاحقة والتخلص لمن يخرج عن شرعية الحزب و الحركة القائمة والعمل السائد.

المشاركة السياسية: رغم الاختلاف والتباين بين فصائل منظمة التحرير في برامجها وانشطتها، الا انه كان هناك مشاركة فعلية وحقيقية في برامج والأنشطة التي كانت تتبناها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من قبل التنظيمات والفصائل الفلسطينية.

القيادة الجماعية كبديل للفردية: من خلال المؤسسات الموجودة داخل منظمة التحرير، مثل اللجنة التنفيذية و المجلس الوطني الفلسطيني، لذا فقد تم إعتبار اللجنة التنفيذية بمثابة الحكومة، وهي الجهاز التنفيذي، والمجلس الوطني هو الجهاز التشريعي، وما يتبعها من الأجهزة الحاكمة في المنظمة وسن قوانين تحكم عملها²، وما انبثق عن المجلس الوطني (المجلس المركزي) الذي تأسس بقرار من المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة في شهر كانون الثاني عام 1973م.

فخضع العمل السياسي في الساحة الفلسطينية في هيكل منظمة التحرير الفلسطينية و جسمها، فاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي السلطة التنفيذية، والمخولة بتنفيذ قرارات المجلس الوطني بدوراته المنعقدة بين الفترة و الأخرى.

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، النظام السياسي الفلسطيني، وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، رابط إلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748>.

² المرجع السابق.

✚ اختيار من يعملون بإدارة الشؤون العامة وتنظيمها بطريقة ديمقراطية، فالمجلس المركزي يتكون من 72 عضواً حسب إعادة تشكيله في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني المنعقدة في عام 1984م، ويتكون من رئيس اللجنة التنفيذية وأعضائها، وهيئة مكتب المجلس الوطني، والأمناء العامين للمنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات، أو رؤسائها، أو من يمثلها من بين أعضاء ذلك المجلس، وممثلي الفصائل المعتمدة فيه، وثلاثة ممثلين عن المجلس العسكري، يعينهم القائد العام. خمسة وعشرون من أعضاء المجلس المركزي من المستقلين ينتخبهم المجلس الوطني من بين أعضائه. فمبدأ الانتخاب وارد في تشكيلة المجلس، إضافة إلى أن أعضاء الاتحادات يتم اختيارهم بانتخابات مؤسسات قاعدية.¹

✚ عمل برلماني: حيث يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني وأيّ جسم ينبثق عنه (المجلس المركزي)، هو البرلمان و المؤسسة التشريعية الفلسطينية.

✚ نظام الكوتا السياسية: رغم وجود مبدأ الانتخاب في مؤسسات منظمة التحرير، إلا أن نظام الحصة على أساس التمثيل النسبي موجود ويشكل نهجاً متفقاً عليه، رغم وجود تناقض بين نظام المحاصصة ومبدأ الانتخاب.

✚ تقبل المؤسسة الرسمية للرأي والرأي الآخر: رغم كل المحاولات التي كانت تهدف إلى التأثير في القرار و التوافق الفلسطيني من خلال تشكيل جبهة الرفض الفلسطينية، خطط مواز سياسياً للمنظمة، بتحالفها مع أقطار جبهة الرفض العربية، إلا أن ذلك لم يؤثر في العلاقة بين مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد شهدت اختلافات في الرأي، وكان يعبر عنها أحياناً من خلال المؤسسة الرسمية في المجلس الوطني أو المجلس المركزي، أو اللجنة التنفيذية، لكن مساحة الاختلاف كانت تتفاقم أحياناً، فتجد تعبيراً عنها خارج مؤسسات المنظمة، بشكل يهدد سمعة المنظمة وصورتها. فعلى امتداد ربع قرن، أرسى النظام السياسي الفلسطيني نمطاً من العلاقات الداخلية يمكن وصفها بديمقراطية التراضي بين أطرافه الأساسية. فرغم وجود المؤسسات البرلمانية والتنفيذية، إلا أن طغيان الجغرافيا

¹ موقع المجلس الوطني الفلسطيني "نشأة وتطور المجلس المركزي" <http://www.palestinepnc.org>

السياسية، وتغليب المصالح الفصائلية الخاصة على المصلحة الجماعية حالت دون التزام بمبدأ حق التناقض والاختلاف في وجهات النظر وحق التعبير عنها، وكثيراً ما شهد النظام السياسي الفلسطيني انقسامات داخلية حادة، حيث سلك البعض طرقاً غير ديمقراطية وصلت حد التخاصم، فكاد يقتل بعضهم بعضاً.

ب. مرحلة السلطة الفلسطينية

الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية مرتبط بالسيادة الفلسطينية، وديمقراطية المجتمع والمواطن، وليست ديمقراطية المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية فقط، حيث دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الجزء (الإقليم) وشكل السيادة الوطنية عليه، بسبب الظروف الصعبة التي يفرضها هذا الاحتلال على النظام السياسي والمواطنين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع المطالبة بنظام ديمقراطي فلسطيني، تستطيع السلطة الفلسطينية أن تستند خلفه، في وجه ما يواجهها ويعترضها من عقبات، وهذا ما تم القيام به من خلال الانتخابات المتتالية و المتلاحقة (انتخابات 1996م، 2006م)، وتم اعتبارها بداية مرحلة من مراحل التحرر الوطني، وطريقاً جديداً لتطور النظام السياسي الفلسطيني ورمزاً من رموز الاستقلال الوطني.

فدخل النظام السياسي الفلسطيني في حلقة مفرغة من أزمة شرعية نتيجته لاختلاف بالرؤى، والتعصب للانتماءات و البرامج الحزبية، وعدم الاتفاق على مرجعية موحدة للنظام السياسي الفلسطيني وللانتخابات؛ نتيجة الانقسام الذي حصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في 2007/06/14م، حيث تم حسم الاختلافات والتعارضات الداخلية بوسائل القوة والعنف المسلح، ممّا أدى ذلك إلى تفتيت وحدة نسيج المجتمع، وانشطار الوطن سياسياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك سهل على الاحتلال الاستفراد في كل طرف على حدة، وتقويض وجود عنوان موحد، من خلال إظهاره أنّ هناك قوتين سياسيتين مختلفتين تقودان الشعب الفلسطيني.

كل ذلك دفع باتجاه فشل الفلسطينيين في تشكيل الموجة الثالثة للنظام السياسي الفلسطيني، وذلك إذا اعتبرنا أن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كان يشكل الموجة الأولى، كما كان تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م يشكل الموجة الثانية، والانتخابات التي حدثت عام 2006م بمشاركة جميع القوى السياسية بداية لتشكل الموجة الثالثة للنظام السياسي الفلسطيني.¹

إلا أن ذلك لم يحدث وتجلّى ذلك بحجم التناقضات التي ظهرت في الساحة الفلسطينية وهشاشة الديمقراطية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، لما شكلته الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ذلك الوقت بنتائجها منعطفاً مهماً في مسير الشعب الفلسطيني، والذي توج وانتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة كسلطة أمر واقع، تبعها إعلان الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ بتاريخ 2007/06/14م، وإقالة الحكومة القائمة في حينه، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وما تبعه من رفض الحكومة المقالة لقرار الرئيس الفلسطيني، واقعاً جديداً ألقى بآثاره على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ... إلخ.

حيث يرى الباحث أن هذه المرحلة التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني من أهم المراحل وأخطرها من خلال إجماع الجميع على أن الانقسام الفلسطيني الداخلي قد ألحق ضرراً كبيراً بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار، سواء كان في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. فدفع الجميع للتفكير الجاد بالمصالحة الوطنية الداخلية الفلسطينية؛ كونها تعود بالفائدة على القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً. ...

¹ محسن أبو رمضان: "تراجع وتقهقر التحول الديمقراطي في فلسطين: الأسباب والمعوقات"، بحث غير منشور، جامعة الأقصى، غزة، يوليو 2008، ص 15.

الفصل الثالث

الديمقراطية الفلسطينية: الصيرورة والتحديات

الفصل الثالث

الديمقراطية الفلسطينية: الصيرورة والتحديات

أولاً: الديمقراطية في الحياة الفلسطينية: الأهمية والإشكاليات

1. الأهمية الديمقراطية في الحياة السياسية

مما لا شكّ فيه أنّ الديمقراطية لها ظروفها ومقوماتها وأسسها وآليات عملها المتفكّكة والمتجانسة، ولعلّ افتقاد أيّ من هذه الأسس و المقومات يخرجها ويشوه مضمونها ويبيدها عن السياق الذي وجدت من أجله. فالعملية الديمقراطية كما ظهرت من ملامح النظام السياسي الفلسطيني هي أساسه ومكون رئيسي له، وهي نهج تعتمد بالتضحيات والدماء، وقد تمسكت به قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في مراحل صعبة جداً مرّ بها الشعب الفلسطيني وثورته، لأنّ البديل للديمقراطية في الظروف والحالة الفلسطينية المتشابكة و المتداخلة هو الصراع والاقتتال وتغليب لغة السلاح.

فالانتخابات بشكل عام في الأنظمة السياسية الحديثة تكتسب أهميتها، بسبب ما تحنله من دور رئيس في إيجاد المؤسسات التشريعية والبرلمانية في الدولة من جهة، ومن تعزيز حق المواطنين في المشاركة السياسية. ولهذا فإن الانتخابات الحرة، تشكل العنصر والركيزة الأساسية لممارسة الديمقراطية من عدمه في النظم السياسية الحديثة، وبالتالي تأكيد قانونية وجودها و شرعيته ؛ لأنها تعتبر الوسيلة و الطريقة للتعبير عن حاجات الشعب والمقياس الرئيس لما يصبوا إلى تحقيقه.

فمكانة الانتخابات تظهر من خلال كونها تعزز الفعل الديمقراطي، وتدعم المشاركة السياسية، وإحياء المجتمع المدني الفعال وإيجاده. وأي خروج عن ما هو مألوف ومُتعارف عليه عن هذه المكانة التي اكتسبتها الانتخابات يؤدي إلى فقدان المواطن حرياته الأساسية وحقوقه وما يترتب عليه من شعور بالقلق وعدم الاطمئنان، بحيث يصبح غريباً داخل وطنه ، مما يشكل

حافزاً ودافعاً له بالانخراط واستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الحصول على حرية وحقوقه.¹

فالظروف والأوضاع التي عاشها الشعب الفلسطيني وما زال يعيشها منذ الدولة العثمانية ومروراً بالانتداب البريطاني، والحكم الأردني للضفة الغربية، وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وانتهاءً بقيام السلطة الوطنية عام 1994م بعد هزيمة عام 1948م وما تبعة من احتلال إسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، كان لها الأثر الكبير في تكوين شخصية الاجتماعية و السياسية والمدنية التي ركيزتها الديمقراطية، والتي جعلتها يناضل من أجل الحصول عليها.²

لكن السؤال المهم وخلال سيطرة نهج المقاومة على م. ت. ف، لمن الأهمية للتحرر الوطني أم بناء الديمقراطية التي أساسها السرية والنزاهة والعموم، سواء المؤسسات التي تتبع المنظمة ونظام الحكم الذي تتبعه؟

لم تكن هناك إجابة شافية ومحددة على هذا السؤال حتى يومنا هذا، لكن الواقع أكد وجود توافق وانسجام بين المفهومين، فالأول: هو التحرر و الاستقلال الوطني، لكن ومن أجل ضمان عدم حرف الطريق التي اتخذت الفصائل و المتمثل في تحرير فلسطين بقوة السلاح، وعدم تصعيد أي تناقض ثانوي بين إخوة السلاح إلى مستوى التناقض الرئيس مع العدو الصهيوني المحتل لأرض فلسطين كاملة، كان التمسك بخيار الديمقراطية في ظروف وأماكن طغت عليها لغة السلاح.

لقد احتلت الانتخابات الجانب المهم ببعده السياسي للديمقراطية. فممارسة العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي عززت روح الانتماء للمواطن كونه يتمتع بالحقوق السياسية كافة وحق تولي الوظائف العامة، وبالتالي هو القوة والأساس في منح السلطات، وصحيح أن

¹ مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية بتاريخ 2007/08/18م في Bernard Sanely Room, St. Cathrine's College, University of Oxford, Manor Road, Oxford, OX1 3UJ, UK موقع إلكتروني: <http://www.achr.eu/art220.htm>

² المرجع السابق.

الانتخابات تلبي الجانب المرتبط بعلاقة الفرد بالدولة والعكس صحيح، عن طريق المواطنة (الوطن للجميع)، ويكون طريقة لاتخاذ القرارات بمشاركة جماعية، فلا مواطنة دون الديمقراطية، ولا ديمقراطية دون المواطنة.¹

فالانتخابات الحرة والنزيهة هي أعلى منازل الديمقراطية وليست بدايتها. فالانتخابات لاتسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج الحرية والمساواة والعدل وحق إبداء الرأي. فالانتخابات الديمقراطية تستند إلى:

- أ. تمكين جميع الأفراد الذين يحق لهم الانتخاب من ممارسة حقهم في الانتخابات.
- ب. إجراء الانتخابات بشكل متكرر ومنتظم.
- ت. الجميع متساوون أمام القانون لممارسة حقهم الانتخابي سواء بالترشح أو تشكيل الأحزاب السياسية.
- ث. حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.
- ج. الجميع له الحق و الحرية في طرح برامجهم وعمل الحملات الدعائية الانتخابية وفق القانون.
- ح. الجميع له الحق و الحرية بالانتخاب بشفافية والنزاهة.
- خ. إنتقال السلطة وتداولها للذين نجحوا بالانتخابات.

2. متطلبات إجراء الانتخابات الديمقراطية

منذ أن عرف (جوزيف شومبيتر) الديمقراطية على أنها مجموعة من التدابير و القوانين والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المساهمة في عملية صياغة القرارات السياسية

¹ سيف الدين كاطع: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن، "الانتخابات الديمقراطية، الأهمية و الأبعاد
ففي تحديد شكل الحكم"، موقع الكتروني: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/435.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/435.htm)

وصنعها عن طريق المشاركة والمنافسة في انتخابات حرة ونزيهة. وهذا بدوره لا يعني أن نظام الحكم أصبح يعتمد على أسس الديمقراطية كونه قام بإجراء إنتخابات ديمقراطية ، ومن هنا لابد من الوقوف على مقتضيات وحاجيات إجراء الانتخابات الديمقراطية، وذلك على النحو الآتي:

أ. دستور وقانون. من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون، أي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومون على قدم المساواة، ويوفر آليات محددة لصنع القرارات وأخرى للمساءلة السياسية وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم والنظر في مدى دستورية القوانين، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية والتداول السلمي على السلطة السياسية وحق كل القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وتمتع جميع فئات المجتمع بجميع الحقوق والواجبات على قدم المساواة دون أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. مما يجعل من قاطني الدولة مواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية وفرصاً متكافئة للمشاركة في صنع القرارات السياسية وتولي المناصب العامة، وليسوا مجرد رعايا يتلقون قرارات الحكام وينفذونها.

ب. جدوى الانتخابات الديمقراطية وفعاليتها، على اعتبار أن الانتخابات ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما لها مقاصد ووظائف وما يترتب عليها من نتائج في داخل مؤسسات الحكم في الدولة.

ت. الحق وحرية الانتخابات، من خلال احترام الحقوق والحريات الرئيسة للمواطنين في ظل قانون واضح.

ث. الشفافية والنزاهة من خلال أن تجري الانتخابات وتتم بشكل دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي والعدالة والشفافية.

3. الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون إجراء الانتخابات الفلسطينية

أمام عودة مظاهر المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس تبدو الحالة الفلسطينية أمام مفترق طرق، فإما أن تستجمع إمكاناتها من أجل إعادة الاعتبار لاتفاق المصالحة الموقع، بدءاً من إحياء الحوار الوطني الشامل، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية والفئوية الضيقة، أو أن تشتعل التجاذبات والمناكفات مجدداً، والتي يمكن أن تتفاقم لتبعد الحالة الفلسطينية عن المهام الملحة المطروحة.

من الواضح أن الحالة السياسية غير المستقرة، وعدم إنجاز المصالحة الداخلية، يتركبان أثراً سلبية تؤثر في مسيرة الشعب الفلسطيني. والانتخابات وممارسة العملية الديمقراطية ليست بمنأى عن ذلك التأثير، بل هي الأكثر تأثراً لأن نتائجها هي الحكم والفيصل بين الأطراف المتنازعة.

أمام هذا وذاك، فإن مثل هذه الصراعات والتجاذبات تغيب جوهر وظيفة الانتخابات من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال الربط بين وظيفة الانتخابات وبين ما جاء في الوثائق الصادرة عن محطات من الحوار الوطني الشامل، كوثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، واتفاق الشاطئ، حيث استندت وتركزت وظيفتها في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بشكل ديمقراطي، وإعادة تشكيل بنى هذا النظام بالانتخابات المباشرة على أسس انتخابية تضمن ديمقراطيتها ونزاهتها وتحقيق الوظيفة المرجوة منها، ولعل المأخذ والخطأ الذي وقع فيه الفلسطينيون أنهم لم يحددوا شكل الديمقراطية التي يسعون إليها، فبرزت العديد من المعوقات والإشكاليات التي أساسها البعد الوطني وليس الإجرائي التي تعيق إجراء الانتخابات الفلسطينية نذكر منها:

أ. عدم إنهاء الانقسام عبر حوارات ولقاءات مصالحة تديره بدلاً من أن تنهيه.

ب. غياب الثقافة السياسية على اعتبار أن الانتخابات وسيلة وطريقة من وسائل ممارسة الحقوق المدنية وتحديد الديمقراطية، وبالتالي لا يمكن أن تقوم الانتخابات وحدها بتأسيس

نظام ديمقراطي إن لم تكن متوازية مع ثقافة الديمقراطية، التي أساسها تقبل والاعتراف بالآخر والاختلاف يكون في إطار المصلحة والوحدة الوطنية.

ت. الاختلافات في تحديد كل الثوابت الفلسطينية (الهوية والوطن والدولة والمصلحة الوطنية، الخ)، وهذا ما نشهده من إختلافات بين البرامج للفصائل الفلسطينية، حيث أصبحت محل تساؤل ونقاش بين القوى و الأحزاب و الحركات السياسية، وإن دل هذا الأمر فإنما يدل على وجود أزمة عميقة تتعدى البعد السياسي لها بأبعادها وانعكاساتها.

ث. عدم الاتفاق على قانون محدد وواحد للانتخابات، وهذا ما بدا واضحاً خلال الفترات والمراحل التي أجريت بها الانتخابات السابقة (1996، 2005، 2006، 2012)، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على المشاركة في العملية الانتخابية، سواء كان بعدم مشاركة المعارضة الفلسطينية وبخاصة في الانتخابات الأخيرة، وبروز العائلية والعشائرية كعامل ومكون أساسي وحيوي للمجتمع الفلسطيني.

ج. الانقسام السياسي ووجود رأسين للحكم يديران المؤسسات في كل جهة، وما ترتب على ذلك من عدم وجود حكومة موحدة في كل من الضفة والقطاع، وكذلك توحيد المؤسسات والأجهزة التابعة للحكومة كافة، وبالتالي إجراء العملية الانتخابية تحت إشراف مؤسسة وطنية واحدة.

ح. الاختلاف و الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، بسبب اختلاف حساباتها عن حسابات الشارع الفلسطيني، الذي له الحق والاستحقاق بضرورة الانتخابات والاقتراع، وبالتالي نلاحظ أن حماس لا تريد إجراء الانتخابات قبل أن تستعيد عافية تنظيمها في الضفة الغربية، و هذا الأمر أيضا ينطبق على فتح غير الجاهزة لإجراء الانتخابات بسبب التنافس الشديد ما بين مراكز القوى المختلفة داخلها.

خ. التدخلات الخارجية وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وما يلحقها من مساندة عربية وحتى عربية في بعض الأحيان، في فرض الشروط على السلطة الوطنية في ممارساتها السياسية الداخلية، مانعاً حقيقياً للواقع الديمقراطي الفلسطيني.

د. الحصار الذي تم فرضه على قطاع غزة واستمراره وعدم رفعه ، وما تلا ذلك من عدوان إسرائيلي متكرر على قطاع غزة، و بالتالي إدخال القطاع بظروف وبمشاكل جديدة أدى لاختلاف أولويات الحكومة بالوقت الحالي، لأن إغاثة المواطنين وإعادة الإعمار أصبحت من القضايا المهمة والملحة.

ذ. غياب التوافق الوطني في ظل الانقسام، بمعنى انتخابات من دون وحدة سياسية وشراكة حقيقية ومقاربة جديدة لن تمنح شرعية، وستكون مدخلاً وباباً آخر لتكريس الانقسام مثلما حصل مع سابقتها.

وفي هذا السياق يرى الباحث أن الترويج للانتخابات لن يكون له معنى ولا مضمون، إلا إذا كان هناك اتفاق مسبق بين الفصائل والقوى المتنافسة بشأن ما تدور حوله هذه الانتخابات من عدمه.

هذا يعني في الواقع العملي أن الأولوية الفلسطينية هي التوصل إلى اتفاق سياسي عن طريق الحوار والمفاوضات، بين الكل الفلسطيني و تحديداً بين فتح وحماس حول قواعد وأسس المصالحة، لما يشكل هذا الأمر من انعكاسات سلبية على التنظيمات والحركات بخسارتها من الإبقاء على الوضع الراهن، أكثر مما ستكسبه لو تحركت في اتجاه تذليل كل العقبات التي تحول دون إجراء انتخابات. وبالتالي فإن أي انتخابات دون وحدة وطنية وشراكة حقيقية ومقاربة جديدة لن تمنح شرعية وستكون مدخلاً لتكريس الانقسام مثلما حصل مع سابقتها.

ثانياً: السياقات الانتخابية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

لقد سعى الفلسطينيون إلى بناء مؤسساتهم السياسية بعد الحرب العالمية الأولى التي كان من نتائجها خضوع فلسطين للانتداب البريطاني، والتي لم تسمح لهم التعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي مما دفعهم إلى تسمية الاحزاب السياسية بالجمعيات وترخيصها وفقاً للقانون وصولاً إلى تشكيل حكومة عموم فلسطين عام 1948م وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية 1964م كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

فقد أنشأ الفلسطينيون في الفترة ما بين 1917-1964م العديد من المؤسسات السياسية الفلسطينية التي عبرت عن الفكر السياسي الفلسطيني، حيث وصفها ممدوح نوفل بقوله : هي بداية ولادة كيان ونظام سياسي فلسطيني، أساسه الهوية الوطنية الفلسطينية.¹ فكانت نقطة التحول في تشكل النظام السياسي وتطوره، ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن الدور الحقيقي والفعلي للانتخابات في عملية تكوين النظام السياسي الفلسطيني.

1. الانتخابات في السياق الفلسطيني في عهد منظمة التحرير

عمل الفلسطينيون على بناء مؤسساتهم السياسية بعد الحرب العالمية الأولى رغم العقبات والمضايقات، والقوانين التي لم تسمح لهم في التعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، مما دفعهم الى تسمية الحركات والاحزاب السياسية بالجمعيات وترخيصها وفقا للقانون.

فجاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م كنقطة انعطاف وتحول في تشكل النظام السياسي الفلسطيني، وتجسيد للهوية والكينونة السياسية الفلسطينية باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، فتم تكليف أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، من خلال مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام 1964م، بعد وفاة أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين وممثلها في الجامعة العربية، حيث تم إصدار قرار يقضى بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة وطموح شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه وتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وما رافق تلك الفترة والمرحلة من محاولات استرضاء لبعض الدول العربية للقبول بمنظمة التحرير.

فكثف أحمد الشقيري إتصالاته ولقائه بأفراد الشعب الفلسطيني في مناطق تواجدهم، مثل سوريا ولبنان، وكذلك بالمؤسسات التمثيلية التي أنشأها الفلسطينيون، كالهيئة العربية العليا

¹ ممدوح نوفل. النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج: نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، ورقة عمل منشورة في كتاب ما بعد الأزمة البيئية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص28.

والاتحاد العام لطلبة فلسطين رغم كل الاعتراضات التي كانت تقودها حركة فتح، إضافة إلى مطالبة البعض بممارسة العملية الديمقراطية في أماكن تواجدهم لاختيار من ينوب عنهم،¹ مستغلاً بذلك المساندة المصرية، وشدة الاندفاع وحماس الفلسطينيين لإنشاء جسم ومؤسسة تمثلهم وتحمل همومهم، فقام خلال هذه اللقاءات بوضع الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الرغم مما رافق ذلك من محاولات إستمالة بعض لدول العربية للقبول بمنظمة التحرير الفلسطيني ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. حيث تكلفت هذه اللقاءات بانعقاد المؤتمر في القدس بتاريخ 1964/05/28 وبحضور 410 أعضاء، تم اختيارهم وفق معايير ذات طابع عشائري وعائلي إضافة إلى شخصيات تقليدية دون مراعاة لواقع الأحزاب السياسية العاملة، وتم اختيار الأعضاء على أساس صفاتهم الشخصية والفردية.

بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش العربية واحتلال فلسطين والجولان وسيناء عام 1967م شهدت هذه الفترة بروز الكفاح المسلح للقوة الفلسطينية، وكان من أبرزها حركة فتح التي أبدعت وتميزت بإحداث تغييرات أساسية وجوهرية داخلية من أهمها إبراز انتمائها الوطني لفلسطين مقابل قوميتها العربية، إضافة إلى بروز التنوع السياسي داخل المنظمة الأمر الذي خلق تغييرات في النظام السياسي الفلسطيني تمثل بتأسيس جسم فلسطيني يضم من خلاله الأحزاب والفصائل ذات المد الوطني، والتي تحولت من أحزاب سياسية إلى حركات وتنظيمات عسكرية مسلحة، وحصول كل منها على نسبة معينة من التمثيل داخل المجلس الوطني، مما ساهم في دعم الهوية الوطنية، مع أن المجلس الوطني لا يتم انتخاب أعضائه مباشرة، إلا أن كل تنظيم مشارك في المنظمة يقوم بإجراء انتخابات داخلية فيه، لانتخاب ممثليه في المجلس الوطني.

ومن هنا نستطيع القول إن المؤتمر الفلسطيني الأول هو أول تعبير مؤسساتي شامل للشخصية الوطنية الفلسطينية، ومنذ ذلك التاريخ خرج اسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى حيز الوجود، حيث استطاع أحمد الشقيري بصفته رئيساً للمنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن يكون الأمر والمفوض بأخذ القرارات داخل اللجنة التنفيذية لدرجة تعيين أعضاء

¹ جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، رام الله، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ط1، 2002، ص39.

اللجنة التنفيذية، فازدادت وتصاعدت حدة الانتقادات للشقيري على طريقة إدارته للمنظمة الأمر الذي أجبره على الاستقالة بعد هزيمة عام 1967م.

بعد ذلك بدأت فترة وطريقة مختلفة تم من خلالها اتباع تغييرات تنظيمية وسياسية جديدة، وقامت اللجنة التنفيذية بتوجيه بيان إلى الشعب الفلسطيني إلتزمت فيه بقيام مجلس وطني تتمثل فيه إرادة الشعب وينتج عنه قيادة جماعية مسؤولة تسعى إلى توحيد النضال المسلح وتصعيده وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير أجهزة المنظمة، خاصة بعد أن تولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة.

وتجلى ذلك الأمر بتعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي بحيث أصبح المجلس هو الذي يختار اللجنة التنفيذية من 15 عضواً من بينهم رئيس اللجنة وتقوم اللجنة بانتخاب رئيسها. وكذلك انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني، إضافة إلى فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، وذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي انعقدت بتاريخ 1968/07/10م.

وبعد انتخاب ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية بسبب سيطرة الفصائل المسلحة عليها، خلال انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني عام 1969م، حيث تم توزيع المقاعد بين الحركات والتنظيمات والهيئات التي حضرت المؤتمر، حيث حصلت فتح على 33 مقعداً والمستقلون 28 مقعداً، والجبهة الشعبية 12 مقعداً في المجلس الوطني، 11 مقعداً للجنة التنفيذية، و12 مقعداً للصاعقة، و5 مقاعد لجيش التحرير، و3 مقاعد للاتحادات الشعبية ومقعداً واحداً للصندوق القومي.¹ حيث شهدت هذه الفترة صراعات وانقسامات وانشقاقات، كان أبرزها انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية التي بدورها امتنعت عن حضور جلسات المجلس الوطني الذي عقد خلال تلك الفترة، بسبب اعتراضها على التشكيلات، وتوزيع ما يرافق ذلك من إعادة تنظيم المقاعد لسيطرة فصائل واحد على المنظمة.

¹ نزيه أبو نضال، وعبد الهادي النشاش: البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964-1983، دار الحقائق، قبرص، ودار الصمود العربي، بيروت، 1984، ص 60-100.

فجاءت معركة الكرامة لتحدث تطوراً دراماتيكياً على إعادة الثقة للفصائل الفلسطينية وبخاصة بعد الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، إضافة للصراعات والصدامات العسكرية، فأخذت عدة قرارات وبخاصة بعد حرب 1973م، تمثلت بزيادة عدد أعضاء المجلس إلى 180 عضواً، وتقرر تشكيل المجلس المركزي في الدورة 11 للمجلس الوطني، بحيث يكون حلقة وصل بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني مع التأكيد مرة أخرى اختيار أعضائه بموجب نظام الحصص بين المستقلين والتنظيمات الفلسطينية.¹

ومن هنا يرى الباحث أن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية خلال تلك الفترة، هو نتاج عن حالة من التهرب والتصلل للأنظمة العربية من عبء القضية الفلسطينية، ولم يكن ناتجاً عن حاجة فلسطينية بحتة، وخير مثال على ذلك تشكيل حكومة عموم فلسطين التي كانت بالأساس نتيجة مبررات وأسباب لانسحاب الجيوش العربية من فلسطين، وأيضاً تحميل الشأن الفلسطيني لأهله وأصحابه.

على الرغم من توحيد الجهادين السياسي والعسكري في يد قيادة واحدة، وبالرغم من تباين المواقف، فقد ظلت منظمة التحرير الفلسطينية مطلباً وهدفًا أساسياً لكل الفصائل، إلا أن التعصب الحزبي كان صفة ملازمة للمشهد الفلسطيني، واستمر نظام الكوتا (المحاصصة) خلال دورة الجزائر عام 1988م، مما يعني أن صنع القرار بقي خارج نطاق المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحلّ الزعيم محل المؤسسة، وأسفرت العملية عن ظهور فصائل وحركات ومنظمات أخرى، تمثلت جميعها في المجلس الوطني الفلسطيني، بالحصول على نصيب أكبر من الكعكة، وزيادة في التمثيل لهذا الفصيل أو ذاك ضمن المناورة أو التهديد بالانسحاب، وجرى تبادل الاتهامات، وتحميل كل طرف مسؤولية التراجع الذي كان يحدث هنا وهناك، لكن رغم ذلك كان الكل يقبل ويرضى، وبالوقت نفسه يشتكي ويتوعد، هذا بدوره أدى إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى من مراحل تطور العمل السياسي الفلسطيني من خلال مؤتمر مدريد بالدرجة الأولى، والاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في العام 1993م، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كذراع من أذرع منظمة التحرير الفلسطينية.

¹ موسى البديري، وآخرون. الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، رام الله، مواطن، ط1، 1995، ص44.

ومن هنا يرى الباحث وخلال تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية غياب أي شكل من أشكال الانتخابات الديمقراطية كآلية من آليات تشكيل المؤسسات الفلسطينية.

2. الانتخابات في السياق الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

الشعب الفلسطيني وخلال مدة طويلة من الزمن منع استخدام حقّ في حُرّية الرأْي والتعبير عن ذاته، حيث خضعت فلسطين للحكم العثماني لفترة امتدت من عام 1516 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أن فلسطين كانت ضمن التوزيعات والأجزاء الإدارية لبلاد الشام ولم تشكل كياناً مستقلاً.¹

بعد الحرب العالمية الأولى وخضوع فلسطين للانتداب البريطاني وما رافق ذلك قرار التقسيم والذي رفضه الفلسطينيون و العرب وما تبعه قيام إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين الانتدابية عام 1948م، فيما تلا ذلك ضم الضفة الغربية إلى الحكم الأردني، وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية، وبعد حرب 1967م وقيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، فخلال تلك الفترات لم يتسنّ لفلسطين الاستقلال، ولم تكن هناك فرصة لتشكيل إدارة محلية بإدارة ذاتية. إلى أن جاء توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993م، وانعقاد المجلس المركزي الفلسطيني الذي بموجبه أُصدر في دورته المنعقدة في تونس من 10-12/10/1993م، قراراً بتكليف اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من فلسطيني الأراضي المحتلة ومن خارجها، ويكون ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.²

وبموجب هذا الاتفاق أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أتبع إعلان المبادئ مجموعة من الاتفاقيات أهمها اتفاق نقل السلطات والصلاحيات الموقع في القاهرة في أيار 1994م

¹ محمد إشتيه، واسامة حباس: البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، النشأة، الوظيفة، ودورها في التنمية الاقتصادية، ص128.

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، منظمة التحرير الفلسطينية، قرارات تاريخية، قرار انشاء السلطه الوطنيه الفلسطينية، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3746>

والمعروف باتفاق (أوسلو 2)، ومن ثم الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية الموقعة في واشنطن في أيلول 1995 م والتي ألغت اتفاق القاهرة وحلّت مكانه، حيث تطرقت الاتفاقيات المذكورة إلى شكل السلطة الفلسطينية وتكويناتها وصلاحياتها وطريقة انتخابها.

وكانت المرة الأولى التي تنشأ فيها علاقة مباشرة وحديثة بين المواطن الفلسطيني وسلطة فلسطينية، في ظل أوضاع يفترض فيها التماثل وتسودها الثقة المتبادلة، وبعيدة عن دائرة الخوف والريبة والتحفظ التي يظهرها كل طرف تجاه الآخر. مما تطلب وضع نظام وقانون أساسي لتوضيح تلك العلاقة، وتهتدي وتستدل بها مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من الاحتلال الإسرائيلي، والظروف الصعبة التي يفرضها هذا الاحتلال على النظام السياسي والمواطنين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع المطالبة بنظام ديمقراطي فلسطيني، تستطيع السلطة الفلسطينية أن تحتمي خلفه، في وجه ما يعترضها من عقبات، فرافق ذلك العديد من التغيرات حيث كان أهمها البدء بعمل ترتيبات جديد للإدارة المحلية في الضفة الغربية وغزة وفق معايير ديمقراطية، فكانت المرة الأولى التي يمارس فيها الفلسطينيون الانتخابات التشريعية، وإنتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، حيث جرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية، في شهر كانون الثاني 1996م، في ظل سلطة وطنية فلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية.

فشكلت هذه الانتخابات منعطفا مهماً في طريق قيام نظام سياسي فلسطيني يستمد قوته من إرادة شعبية، يسهم في إقامة ومأسسة مجتمع سياسي فلسطيني، وبداية مرحلة جديدة على طريق تطور النظام السياسي الفلسطيني، وذلك لما تحتله الانتخابات في الأنظمة السياسية من مكانة ورمزاً من رموز التحرر الوطني قد تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية.¹

ومن الأهمية بمكان الإشارة للقوانين التي صدرت من أجل تنظيم الانتخابات العامة الفلسطينية في نهاية الدراسة من خلال الملحق رقم (1).

¹ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998، ص 75-83.

من هنا نلاحظ أن الانتخابات بجميع مراحلها، بسلبياتها وإيجابياتها، و بالمؤيدين والمعارضين لها، شكلت نقطة التحول والإنطلاق الأولى نحو دعم وتقوية ثقافة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار داخل المجتمع الفلسطيني، الذي كابدته وتحمل مشقته سنوات طويلة من عدم الاستقرار والنتية الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي وإجراءات القمع، فجرت انتخابات المجلس التشريعي الأول في عام 1996م، بناءً على القانون الأساسي الفلسطيني، التي جاء من رحم أوصلو، وما لذلك الأمر من انعكاسات على المجلس المنتخب، الذي سوف يكون مقيداً وملتزماً بالشروط والمحددات الإسرائيلية التي وردت ضمن اتفاق أوصلو، والتي كان لها انعكاسات سلبية للحد من صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني.

وهذا بدوره شكل حاجزاً أمام تطور النظام السياسي الفلسطيني، مما شكل انتهاكا صارخا للحق الفلسطيني في تقرير المصير، لأنه أعطى الإسرائيليين تدخلاً سافراً في مسألة فلسطينية، وهذه إحدى الثغرات السيئة في اتفاق أوصلو.¹

فاستمر بقاء هذا المجلس لعدة سنوات دون أن تجري أية انتخابات جديدة لعدة أسباب رغم انتهاء الولاية القانونية، نذكر منها تعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وما تلا ذلك من أحداث وتطورات كما كان مقرراً تمهيداً لمرحلة قادمة، وما رافق ذلك من أحداث متوالية، سواء باندلاع انتفاضة الأقصى وحصار الرئيس ياسر عرفات.

وخلال هذه الأحداث و التطورات، سواء بتعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، واندلاع انتفاضة الأقصى وحصار الرئيس ياسر عرفات، وبضغط خارجي وداخلي دولي وعربي وفلسطيني من أجل إدخال تعديلات على طريقة ومسميات قيادة السلطة الوطنية، من خلال وضع مسمى داخل الجسم القيادي للسلطة، والمتمثل بمنصب رئاسة الوزراء، بحيث تم تعديل القانون الأساسي الأول بتاريخ 2003/03/19م، والمادة 111 من القانون الأساسي الفلسطيني تحدد ذلك. بحيث حدد اختصاصاته، وتنظيم

¹ حيدر عبد الشافي، أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994،

المحددات القانونية والسياسية النازمة لعملها كافة، وشكل العلاقة التي تربط رئاسة الوزراء بكل من رئيس السلطة والسلطة التشريعية، الذي أصبح في القانون الأساسي المعدل إلى موقع دستوري، وتكون هذه الحكومة (رئاسة ومجلس الوزراء) مسؤولة أمام رئيس السلطة الفلسطينية الذي يتم إنتخابه انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، ويتم محاسبة ومساءلتها أمام المجلس التشريعي.¹

وأيضاً صدر تعديل على القانون المعدل عام 2003م بقانون رقم 9 لعام 2005م، حيث تضمن هذا التعديل تحديد مدة المجلس التشريعي بأربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية، وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً، واعتماد النظام الانتخابي المختلط...² الذي تم إجراء الانتخابات التشريعية الثانية على أساسه بتاريخ 2006/01/25م، بطريقة ديمقراطية، أساسها التعددية الحزبية والسياسية، لتبدأ فترة ولاية المجلس التشريعي الثاني على أساس قانون انتخابي جديد يختلف عن القانون الانتخابي الذي أجريت عليه الانتخابات التشريعية الأولى، إلى أن توفي الرئيس ياسر عرفات واستلم رئيس المجلس التشريعي (روحي فتوح) رئاسة السلطة لفترة انتقالية من أجل أن يتم إجراء انتخابات.

ومن هنا أصبح الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته لا يعنى طريقة وكيفية تشكيل الحكومة ولا حتى عن كيفية توزيع المناصب و المسميات فيها، ولكن كل مركبات ومكونات النظام السياسي، لما لذلك الأمر من تجسيد للشرعية السياسية المبنية على أسس ديمقراطية يشارك بها الكل الفلسطيني، باعتبارها أساسها متجذر ومستمر ومتواصل و متكامل، وذلك بممارسة العملية الديمقراطية وليس إلغائها، لأن المشاركة السياسية من قبل الأحزاب والأفراد في عملية ديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود نظام سياسي يلتزم بالمكونات

¹ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003/03/18، الباب الخامس، السلطة التنفيذية، ص 63-83.

² المرجع السابق.

والعناصر والمحددات التي تعكس مصالح المجتمع والإرادة الشعبية له، ودورية الانتخابات، والانتقال السلس للسلطة السياسية.¹

وهذا ما ميز ويميز الحالة الخاصة للشعب الفلسطيني، والملم بالشأن العام يرى أن هنالك خصوصيات تميز المجتمعات بعضها عن بعض إلا أن الخصوصيات لا تنفي وجود قيم ومبادئ إنسانية وسياسية مشتركة داخل البلد الواحد، ومن هذه الأسس: مفهوم الشرعية، إذ يدور مفهوم الشرعية "Legitimacy" حول فكرة الطاعة السياسية، أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي، ويخضعون له طواعية.²

وعند الحديث عن الانتخابات بفتراتها المختلفة، ينبغي لنا عدم إغفال الظروف التاريخية التي عاشتها كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، ولا سيما منها المجالس المحلية والبلدية، بعد قيام السلطة الفلسطينية، لجأت إلى تثبيت الوضع القائم من خلال قيامها بإصدار عدد من المراسيم الرئاسية، من أجل تعيين لجان للعديد من الهيئات المحلية، باعتبارها ركناً أساسياً من أركان البناء و التواصل المجتمعي، إضافة إلى اعتبارها ركيزة أساسية للتواصل والاتصال مع مؤسسات وأفراد المجتمع لتقديم الخدمات التي يحتاجونها.

وفي الحالة الفلسطينية، لا يمكن الفصل بين الانتخابات وخصوصية التجربة الديمقراطية باعتبارها استحقاقاً وأساساً للبناء والتحرر، حتى عندما جرت الانتخابات المحلية وتم إقرارها بمراحلها المتعددة وبأنظمة إنتخابية مختلفة منذ عام 2004، 2005م، 2012م، حيث جرت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في 22 هيئة محلية من أصل 36 في الضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23م، وفي قطاع غزة في 14 هيئة محلية بتاريخ 2005/01/27م.

¹ جمال علي سلامة: النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأسيسية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ط2، ص9.

² سمير الحمادي، "في مفهوم الشرعية السياسية"، الحوار المتمدن، العدد 4632، 2014/11/13 انظر <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=441407>

أما المرحلة الثانية فكانت في 82 هيئة محلية منها (76 هيئة محلية في الضفة الغربية و 6 في قطاع غزة) بتاريخ 2005/05/05م وفق نظام الأكثرية (الانتخاب الفردي)، والمرحلة الثالثة عقدت بالضفة الغربية فقط في 104 هيئة محلية، والمرحلة الرابعة شملت 40 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 2005/12/15م، حيث جرت هاتان المرحلتان وفق التمثيل النسبي (نظام القوائم).¹

شهدت الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة خاصة قبل وبعد الانتخابات التي جرت عام 2006م تغيرات مهمة في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة للظروف والاحتقان، وتنامي الصراعات داخل مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية، وتنامي ظاهرة الاستقطاب الحزبي، وتراجع في قوى اليسار والمستقلين، مما جعل الساحة الفلسطينية تتجه نحو نذير اقتتال داخلي، وهذا ما دفع الفصائل الفلسطينية إلى الحوار والخروج باتفاق سمي اتفاق القاهرة خلال الفترة الواقعة ما بين 15-17/03/2005م. حيث كان من أبرز ما تم الاتفاق عليه بين الاطراف الفلسطينية، إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، وفق القانون الانتخابي الجديد بنظام انتخابي مختلط (50% فردي و 50% تمثيل نسبي). وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة، حيث جرت الانتخابات الرئاسية في التاسع من كانون الثاني عام 2005 ، أي بعد تسع سنوات على الانتخابات الرئاسية الأولى وفاز بالرئاسة محمود عباس أبو مازن، ثم تلتها الانتخابات التشريعية بتاريخ

2006/12/25م ابيعد عشر سنوات من الانتخابات التشريعية الاولى التي كانت بتاريخ
1996/01/20م.¹

فتميزت المرحلة التي جاءت بعد الانتخابات الرئاسية الثانية بازدياد ظاهرة عدم
الاستقرار، وظهور الصراعات الحزبية وتحديدا بين فتح وحماس من جهة وبين مكونات
وأصحاب القرار داخل السلطة، مما ألقى بظلاله على عدم وضوح الرؤيا لدى القوى السياسية،
نتيجة للاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية والفلتان الأمني وفوضى السلاح والفساد.²

لكن رغم ذلك جرت الانتخابات التشريعية الثانية بتاريخ 2006/12/25م وفازت حركة
حماس بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي، وتنامت واشتد الصراع ما بين فتح وحماس مما أفرز
حالة جديدة من العمل السياسي الفلسطيني سمته الرئيسة ظهور العامل الديني، وصعود نفوذه
للمشاركة في قيادة النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي وجود برنامجين سياسيين مختلفين
ومتعارضين، برنامج حركة حماس وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

فتفاقم الصراع من خلال استخدام السلاح، وما ترتب على ذلك بسيطرة حركة حماس
على قطاع غزة في 2007/06/14م، فأدخل القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني في
أزمة كبيرة، ودفع الرئيس الفلسطيني لإقالة حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها إسماعيل هنية
التي شكلت بناء على اتفاق مكة بتاريخ 2007/02/08م، وإعلان حالة الطوارئ وتكليف
الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة تسيير أعمال، مما انعكس سلباً، وشكل ضرراً كبيراً على
مكون رئيس لمكونات النظام و المتمثل بالمجلس التشريعي ودوره وتأثيره على إقرار السياسات
وتعطيل سن القوانين والتشريعات، مما أفقد النظام السياسي الفلسطيني الاستقرار السياسي.³

¹ خليل الشقاقي، جهاد حرب: الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي)، 2005-2006،
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون ثاني، 2007، ص130.

² أحمد داوودية: دراسة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم
المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني، 2007، ص77.

³ أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، "طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي
للسلطة"، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله- فلسطين، 2013م، ص145-151.

وهذا ما دفع المصريين في التحرك من أجل تقليل الآثار السلبية وتذليل كل العقبات التي أوجدها الانقسام في القاهرة عام 2009م، فكانت أكثر النقاط اختلافاً وجدلاً تتمثل في موضوع الانتخابات، وخصوصاً فيما يتعلق بالنظام الانتخابي، وحجم النسب، فقدمت ثلاثة اقتراحات من حماس وفتح والمصريين، حيث اقترحت حركة حماس أن يتم اعتماد النظام المختلط 40% دوائر و60% نسبي، أما حركة فتح 20% دوائر و80% نسبي، وأما المصريون فاقترحوا أن تكون 25% دوائر و75% نسبي. مما يوضح مدى أهمية موضوع الانتخابات في حوارات القاهرة للمصالحة الفلسطينية، لما تمثله العملية الديمقراطية والانتخابات من عملية جذب ومساومة بين الأطراف المتحاربة. ولأهمية موضوع الانتخابات والبناء الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني وفي لقاءات وحوارات المصالحة فإن الملحق رقم (2) يبين أهم المحطات التي مرت بها.

إن التحولات والمتغيرات التي تم استعراضها، تركت بصمات واضحة على الانتخابات، مما أثر في مجمل العملية السياسية الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني الجديد، الذي لم تتضح معالمه بعد، وهذا بدوره يثير سؤالاً مهماً، هل الفلسطينيون جاهزون للديمقراطية التي ينظر البعض إليها على أنها أداة مناسبة للتغلب على الأزمات التي تواجههم في هذه المرحلة من تاريخهم؟

فالانتخابات الفلسطينية وبالطريقة التي تمت تؤكد أن الشعب الفلسطيني أثبت بأنه شعب يجيد الممارسة الديمقراطية، وبخاصة في ظل التحديات والصعوبات التي مورست عليه داخلياً وخارجياً التي تواجه العملية الديمقراطية الفلسطينية، كما يجيد القتال دفاعاً عن حقه، وهو بحاجة إلى شراكة حقيقية مبنية على ثقافة سياسية، وتربية حزبية، وتعددية سياسية، وليس محاصصة حزبية ووظيفية، من أجل قرار وطني مستقل، تكون المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا هي أهم سماته ومحدداته، مع مراعاة النظام الدولي والإقليمي، في حدود لا تتناقض وهذه المصالح. ومن هنا تقع على عاتق الكل الفلسطيني تحديد أولويات المرحلة القادمة في ظل تهديد كامل المشروع

الوطني داخليا على الساحة الفلسطينية، وخارجيا على الساحة الدولية التي ترى بالوحدة الفلسطينية وضبط الوضع الداخلي ضمانا وألوية للاستمرار بعملية التسوية.

في ظل تدافع الأولويات الفلسطينية يكثر الجدل حول تحديد المسار والطريق في إجراء الانتخابات كمخرج أساسي للنظام السياسي من حالة الشد والتأزم التي يعيشها، أو إنجاز المصالحة الفلسطينية كمدخل أساسي ورئيسي للتوافق الفلسطيني الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إجراء الانتخابات، على أمل أن تكون مقدمة للتفاهم بين الفصائل، وتساعد في تقريب وجهات النظر، وتضع حداً لحالة التشردم والتهيه، واشتداد الأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بسبب الانقسام.

وفعلاً جاء قرار حكومة التوافق بإجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2016/10/08م¹، وإعلان أطراف الانقسام مشاركتهم في الانتخابات المحلية، فكل طرف أجندته الخاصة سواء من وراء الإعلان عن هذه الانتخابات أو من وراء الإعلان عن المشاركة فيها لدى مختلف أطراف اللعبة السياسية الفلسطينية. لقد بات التدخل والعلاقة الجدلية بين مهام البناء الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني وبين التحرر والاستقلال الوطني في حالتنا الفلسطينية يتعمقان ويتوطدان أكثر فأكثر، ويتزايد التأثير المتبادل بينهما سلباً أو إيجاباً لأن الإصلاح والديمقراطية باتا مصلحة وطنية فلسطينية من أجل إنهاء الاحتلال، ونيل الحرية والاستقلال الوطني، وتقصير وقت معاناة الشعب الفلسطيني، وعليه أصبح لزماً على كل مكونات الشعب الفلسطيني أن يقف ضد محاولات افتعال تناقض بين السير بطريق إنجاز مهام التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال، وبين عملية الإصلاح والبناء لنظام سياسي فلسطيني وضمان مشاركة جماهير الشعب الفلسطيني في عملية البناء والإصلاح.

حيث يرى الباحث أنه لا بد من استخلاص الدروس والعبر من تجربة عام 2006م وحتى الانتخابات المحلية التي جرت عام 2012م وما حدث بعدها، إذ وصل الخلاف الفلسطيني لأبعد ما يكون وبدلاً من أن نذهب نحو وحدة وطنية تحت مظلة الثابت ومحدداته الوطنية، وجدنا

¹ قرار مجلس الوزراء رقم 17/108/03م، و/رحل عام 2016م، رام الله، 2016/06/21م.

أنفسنا في عقدة جديدة من الانقسام بصورة أخطر، من خلال قرار وفق الانتخابات ثم تأجيلها إلى زيادة حالة الإحباط بين صفوف المواطنين والمتأملين بأن يشكل ذلك مدخلاً للوحدة وإنهاء للانقسام.

ومن هنا وفي ظل الجدل القائم حول تسييس المسار للبعد الديمقراطي تبقى الريبة والتخوف قائمة من انقضااض الشرعيات المختلفة على المسار الديمقراطي، مما يهدد أي انتخابات مستقبلية، فالمرجعية ذات البعد الوطني، والمرجعية ذات البعد الديني، والمرجعية التي تعتمد المقاومة أساساً لها أصبحت تشكل بديلاً على القبول بنتائج الانتخابات.

من هذا المنطلق فإن أي انتخابات مقبلة دون رؤيا واضحة ووحدة وطنية وشراكة حقيقية ومقاربات فعلية للأحزاب والحركات السياسية ستكون مدخلاً لتعميق الانقسام وتكريسه، ويكون مصيرها مثلما حدث بانتخابات 2006م.

وهذا بدوره أدى إلى وجود خيارات متعددة للشرعية التي يمكن أن تتحقق من خلال ممارسة العملية الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، والمتمثلة بالشرعية الوطنية، وشرعية المقاومة.¹

ومن هنا يرى الباحث أن فشل إجراء الانتخابات وتحويلها إلى ساحة أخرى من ساحات الاحتراب والجدل السياسي الداخلي الفلسطيني، يؤكد على أننا لم نستطع إزالة حالة التشرذم والانقسام والجفا التي بين أبناء الشعب الواحد، وأننا نصر على أن نقدم الشكل والنوذج السيئ للعالم، الذي لا يعبر عن تاريخ الشعب الفلسطيني ونضاله وتضحياته التي قدمها وما يزال يقدمها من أجل الحرية والاستقلال.

وأمام كل هذه الأحداث المتتالية والإيجابية الى حد ما، والتصريحات التي تبعث على التفاؤل، جاء قرار المحكمة بتاريخ 2016/10/03م، ووضح حداً للتفاؤل حيث تضمن بأنه: "لا

¹ إبراهيم أبراش، إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة في ظل الانقسام، 2013/04/10، مسارات، موقع

إلكتروني: www.masarat.ps

توجد شرعية دستورية ولا قانونية للمحاكم في قطاع غزة، وأن الحكومة في رام الله لها الحق في اتخاذ أي قرار بشأن إجراء الانتخابات من عدمه في غزة، وفي الوقت الذي تراه مناسباً، وفقاً للظروف التي تضمن إجراءاتها وفق القانون¹، مما جعل مجلس وزراء حكومة التوافق أن يأخذ قراراً، بتأجيل إجراء انتخابات الهيئات المحلية في أرجاء الوطن كافة مدة أربعة أشهر، بحيث يتم خلال هذه الفترة العمل على توفير البيئة القانونية والقضائية الملائمة لضمان إجراءاتها في المجالس المحلية الفلسطينية كافة في يوم واحد.

وفي هذا السياق تقول قراءة "لمركز مسارات" فيما يتعلق بقرار المحكمة، ومدى صحة أم لا من الناحية القانونية يبين مدى الابتعاد عن كل ما تم التطرق إليه بين الأطراف المتناحرة من اعتبار الانتخابات هي البوابة الرئيسية من أجل الخلاص من هذا الانقسام البغيض، وايضاً يلغي تصريحات عزام الأحمد بموافقة الرئيس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لانتهاء الانقسام، في حالة عدم التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، على أن يتم متابعة الأمور المختلف عليها وحللتها والتي لم تنجز بين الطرفين بعد ظهور نتائجها².

ومن هنا بدلاً من أن تشكل الانتخابات المحلية نموذجاً وطريقاً يمهد لإجراء الانتخابات العامة، حسب رهان البعض، جاء قرار المحكمة بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة دون القطاع ليعيد الجميع إلى نقطة البداية في الانقسام، وهذا بدوره يكون فشلاً جديداً يضاف إلى سلسلة الانتكاسات التي مرت.

ويرى الباحث أن التمسك بالموقف الذي يعتبر أن الانتخابات هي مفتاح إنهاء الانقسام، وترحيل التفاهم على بقية القضايا المتعلقة بالانقسام بين الطرفين إلى ما بعد الانتخابات، إنما يهدد بتوسيع شرخ الانقسام الفلسطيني خاصة بعد مرور 10 سنوات، لا سيما أن إجراء

¹ القدس دوت كوم، محللون للقدس: قرار العليا ينطوي على أبعاد سياسية خطيرة، 2016/10/03م، موقع إلكتروني : www.alquds.com/articles/1475503502391224300

² أشرف بدر، حمدي "علي حسين"، ربما شبيطة، عابدة الحجار، قراءة في مصير الانتخابات المحلية بعد قرار التأجيل، ورقة تقدير موقف، مركز مسارات، 2016/10/05م، موقع إلكتروني:

http://www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/tqdyr_mwqf_-_qr_fy_msyr_lntkhbt_bd_ltyl_0.pdf

الانتخابات في ظل الوضع الراهن قد يؤدي إلى "شرعة" الانقسام، وتحوله إلى انفصال مؤسسي. وهذا بالتالي يدفعنا إلى ضرورة أن يكون هناك توافق وطني أساسه الثوابت والمصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعند الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته لا يعنى كيفية تشكيل الحكومة ولا الصراع على المناصب، ولكن كل مكونات النظام السياسي المبنية على أسس ديمقراطية يشارك بها الكل الفلسطيني.

من خلال ما تقدم فإن الديمقراطية هي بمثابة آلية عمل ونظام اجتماعي جماعي، يحتاج إلى أدوات تتماشى مع المرحلة التي نعيشها من أجل أن يتم تنفيذها، وهذا بدوره يحتاج لحوار فعلي وحقيقي أساسه الانتماء الوطني لكل الأحزاب والحركات الفلسطينية، والابتعاد عن التشكيك والتخوين والعمل على تطوير وتقديم البرامج التي تعمل على بناء المؤسسات بحيث تكون قادرة على تقديم أفضل الخدمات للمواطن، وهذا بدوره يعكس حالة إيجابية للعلاقة بين الحركات والأحزاب السياسية من جهة، والمواطن من جهة أخرى. لذلك عملية ديمقراطية المجتمع عملية متكاملة تركز على وسائل الاتصال بالناس، وعرض البرامج المختلفة أمامهم حتى يستطيعوا الاختيار والحكم. وعندما نتحدث أيضا عن ممارسة الديمقراطية لا يعني أنه تم ممارسة جميع أشكال الديمقراطية.¹

ومن هنا يتبادر أسئلة عديدة وأهمها لكل مكونات الطيف الفلسطيني، أن يقدموا إجابات مقنعة وعملية لها بعد وطني أساسه وحدة الصف والموقف الفلسطيني: إذا كانوا يعتقدون بأن الانتخابات ستسهل المصالحة، فكيف سيضمنون أنها ليست فقط "فتح" و"حماس"؟

نستنتج مما سبق أن التحرر من الاحتلال وبناء الدولة يتطلب أولاً، وقبل كل شيء، رصيдаً كافياً من العقلانية والموضوعية والكفاءة العلمية، بعيداً كل البعد عن العشوائية والفوضى ودون دراسة في اتخاذ القرار، فالإنتخابات تشكل الركن الرئيسي والمهم في بناء أي كيان سياسي، على

¹ وليم نصار، الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، مرجع سابق.

اعتبار أن الانتخابات ستأتي بممثلين عن الشعب، يعملون من أجل وضع قوانين تسهم في تغيير الواقع بما يكفل مشاركة أوسع من الناخبين.

وهذا ما اعتبر الدكتور نبيل قسيس حين ذهب بقوله: إن الانتخابات لا بد أن تكون سياسية وعامة برلمانية، يتم من خلالها تحديد مشروع انتخابي متكامل يرتكز على إجراء انتخابات سياسية حرة، وإيجاد سلطة منتخبة من الشعب.¹

¹ نبيل قسيس، الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994، ص10.

الفصل الرابع

الانتخابات وجدلية البناء الديمقراطي والتحرر الوطني

الفصل الرابع

الانتخابات وجدلية البناء الديمقراطي والتحرر الوطني

أولاً: البناء الديمقراطي

مما لا شك فيه أن الاستقرار في المجتمعات الحديثة ساسياً واقتصادياً، وبناء دولة مؤسسية ديمقراطية وترسيخ وجودها اجتماعياً وسياسياً يرتكز على مجموعة من الأسس التي دونها لن يستطيع الفرد أن يحقق متطلبات كريمة في حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبناء مؤسسات دولته وفق أسس ديمقراطية، وتثبيت وجودها في عالم اليوم، ومن أبرزها حصول الفرد فيها على كافة الحقوق المنصوص عليها بالدستور والقانون، لأن العلاقة بين الفرد والدولة يجب أن تنطلق من قاعدة حقوقية مكفولة بالقانون ومؤصلة دستورياً.¹ وأن تتأسس معه ثقافة سياسية حديثة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تشكل البعد الرئيسي في تجذر بناء الديمقراطية، فالإنسان حين يتمتع بحريته الفردية والجماعية في شتى قطاعات الحياة، سيكون الأداة والغاية لأي عملية تنمية في المجتمع، والمفتاح، لجعله منتجاً هو ضمان كافة حقوقه بحيث يتم بناء ثقافة سياسية من خلال قنوات التنشئة السياسية المتعددة التي تشكل البعد الرئيسي في تأصيل بناء الديمقراطية القائمة، ولذا يجب أن تقوم العلاقة بين الفرد والدولة على قاعدة الشراكة المنطلقة من قدرة وفاعلية الفرد في المجتمع، فتمتع الفرد بحريته الفردية والجماعية في شتى قطاعات الحياة، سيكون الوسيلة والغاية لأي عملية تنمية في المجتمع التي هو أساسها. ومع هذه المعطيات القائمة تبرز الحاجة إلى ضرورة الاستثمار في تغيير الثقافة السياسية السائدة كمدخل أساسي للبناء الديمقراطي الجيد.

من هنا نلاحظ أهمية ترسيخ الديمقراطية بالتركيز على أبعادها الثقافية في المجتمع، ومأسستها في مختلف بنى المجتمع السياسي والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وليس فرض الديمقراطية ببعدها الإجرائي والتقني فقط، لأنها هي الضمان وصمام الأمان في

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، " الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية"، سلسلة دراسات 31.

الاستمرارية والديمومة والتواتر على الممارسة والفعل الديمقراطيين، من منطلق أن الوطن بحاجة ماسة للعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

ومن هنا نجد أن إشكالية البناء الديمقراطي لا تعتمد فقط على الجانب المؤسساتي والإجرائي فقط، وإنما تركز على الثقافة السياسية الديمقراطية، على اعتبار أن البناء الديمقراطي يتحدد فقط من خلال البناء القيمي للديمقراطية. لذا فإن البناء الديمقراطي يتطلب تجديداً مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً، ولا يمكن تصور نجاح ذلك دون بناء مؤسسات الدولة على مختلف الأصعدة والوظائف والمهام، ومنحها كل مقومات الاستقرار والاستمرارية، من خلال وجود نظام سياسي ديمقراطي وتعددي مترابط ومنضبط، يحظى بتأييد ودعم أغلبية شعبية. لأن الكلام عن الديمقراطية يكون فاقداً لأي دلالة أو محتوى ما لم يُبنى على ثقافة ديمقراطية تتجسد في وجود دولة المؤسسات.

فوجود ثقافة التوافق السياسي بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة، هو القدرة على تذويب و تذليل الصعاب التي أوجدتها مختلف الأيديولوجيات والانتماءات السياسية في بوتقة واحدة تخدم بناء الدولة بالدرجة الأولى، وتتجاوز الثقافة الحزبية والسياسية الضيقة، القائمة على الإقصاء والاحتكار السياسي داخل مؤسسات الدولة.

تشكل العملية الديمقراطية وترسيخ ثقافة التداول السلمي للسلطة حصانة مزدوجة ، ووجهها الأول للنظام السياسي من خلال اكتساب الشرعية السياسية، وتؤسس لعملية تحصين مطالب الشعب ومكاسبه وتعظم من الشعور بالانتماء للوطن والدولة .

إنّ تناول العملية الديمقراطية يتطلب الوقوف لمحددين أساسيين : الأول العملية الديمقراطية فهي عملية تاريخية وتدرجية، ولهذا يتطلب بناؤها وقتاً ولا يجوز أن لا تكون مستمرة حتى تأتي ثمارها . الثاني: ويشمل الطبيعة ، حيث الديمقراطية ليست واحدة في جميع دول العالم، فما هو قائم حالياً يؤكد تعدد الديمقراطيات في صيغها وأشكالها وفقاً للظروف التي تعيشها المجتمعات والشعوب، ومسار تطورها التاريخي الذي يختلف من مجتمع إلى آخر، ومع

ذلك يمكن القول: من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر فإنه لا يمكن الحديث عن أي نظام ديمقراطي ما لم تتواجد فيه مجموعة من الخصائص الأساسية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، جزء له علاقة بالثقافة المؤسسة للديمقراطية ، وجزء آخر له علاقة بالعمليات الديمقراطية نفسها ، فعلى صعيد الثقافة المؤسسة للديمقراطية نجد الاعتراف بالحقوق الأساسية للفرد ، وشيوع ثقافة التسامح ، واحترام الاختلاف ، أما على مستوى العمليات، فهنا نجد أن المقومات التي يجب أن تتوفر ، المشاركة السياسية ، التداول السلمي للسلطة ، الانتخابات الدورية ، والمحاسبة السياسية الشعبية .

فالديمقراطية إذاً علاقة جدلية بين عناصر وعوامل متعددة تؤثر في بعضها بعضا لتنتج مجموعة القوانين والقواعد والأسس التي يخضع لها المجتمع يقوم على نسبية المعرفة واحترام مشاعر الآخرين واحترام وتقدير المواطن من خلال الحد من سلطة الدولة عليه، ويؤدي إلى إيجاد واستمرارية إسناده نظام سياسي يقوم على سيادة القانون، وفصل السلطات، وتداول السلطة، وصيانة الحقوق والحريات العامة والخاصة¹، والذي بدوره يؤثر في تشكل الوعي السياسي العام وتطوره في المجتمع، ولكي يتم تحقيق هذه المرتكزات والعناصر يجب أن تكون هناك العديد من العوامل والشروط التي يجب إتمامها، والتي يجب تحقيقها للوصول إلى عملية البناء الديمقراطي.

ثانيا: مقومات ومرتكزات عملية البناء الديمقراطي

حيث ذهب الكاتب الفرنسي (ألان تورين) حين تحدث عن الركائز الأساسية لعملية البناء الديمقراطي، وأسندها لعناصر ومرتكزات ثلاثة وأساسية تكون رأس الحربة في أية عملية بناء مؤسسي و ديمقراطي وهي كالآتي:

1. التعددية السياسية والحرية التنظيمية والفكرية التي تعبر عن المصالح والرؤى الاجتماعية السياسية المتباينة، بما يتضمنه ذلك من الاعتراف بالحريات الأساسية كركن أساسي للحياة الاجتماعية والسياسية، وما يتبعها من حق التنظيم الحزبي والنقابي والأهلي والتعبير عن

¹ علي الجرباوي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 19-20.

الرأي. فالانتقاء حول أهداف وطنية مشتركة لا يلغي وجود الاختلاف، بالأراء، والمواقف ومراحلها، وأساليب النضال من أجل تحقيقها. فالتعدد موجود في كل المجتمعات والشعوب ما دام هناك بشر يفكرون، وي طرح أمام الجماهير خيارات متعددة، وهذا يساعد بدوره على بلورة أفكار جديدة تجذب الجماهير إلى ساحة العمل السياسي والوطني، وازدياد اهتمام قاعدة المهتمين بالسياسة، مما يسهم في دعم الأحزاب وتقوية نفوذها.

لذلك تعد التعددية السياسية شرطاً ضرورياً لتحقيق وجود نظام سياسي ديمقراطي، ولكنها لا تشكل بمفردها شرطاً كافياً لهذا التحقق. فالتعددية السياسية قد تكون موجودة، ولكنها غير مؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي، الذي يمكن أن يبقى محتكراً من قبل زعيم ملهم، أو حزب حاكم أو من تحالف فئات ضيقة ومدعومة من طغمة عسكرية أو حتى من أصحاب النفوذ.¹

2. التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخاب كركن أساسي قوامه أن الشعب مصدر السلطات، وإشراك الجميع في تقرير مسألة السلطة ضمن قواعد إجرائية معروفة سلفاً. لأنه لا معنى للتعددية السياسية في ظل وجود حزب أو فصيل قائد أو اتجاه سياسي يحظى بتأييد الأغلبية ويسيطر على المؤسسات وينصهر مع كل مؤسسات الدولة، لما لذلك الأمر من جوانب سلبية على حقيقة ونزاهة الانتخابات التي يمكن أن تجرى.

ولهذا فإن حصر النفوذ السياسي والسلطة بيد، سواء كان أفراداً أو أحزاباً معينة يتناقض تماماً مع الديمقراطية حتى وإن كان الشخص أو الحزب قد جاء عن طريق الآليات الديمقراطية حيث إن محاسبة الشخص أو الحزب حينها يصبح فقط من خلال التصدي واستخدام العنف، من أجل إسقاط الحكم والذي يتحول ليكون نهجاً مقبولا ومباحاً في إطار الفهم السياسي العام الذي يثبت أن النفوذ واحتكار السلطة في يد أفراد وتيارات وأحزاب سياسية معينة، يكون بالمحصلة النهائية على حساب باقي الجهات والأشخاص وطبقات المجتمع الأخرى.²

¹ علي الجرباوي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، سلسلة أوراق بحثية، ط 1، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله - فلسطين، كانون الثاني، 1999، ص 11.

² خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، بيروت، لبنان، شباط 2003، ص 267.

3. سيادة القانون وسمو الدستور واعتبار حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحقوق الاجتماعية كقاعدة أساسية لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، وتكافؤ الفرص أمام الجميع دون تمييز نتيجة للون أو العرق أو الحزب السياسي .

لأن الأساس في النظام الديمقراطي سيادة القانون القائمة على الحرية والحقوق التي يكفلها وينظمها كحرية الرأي والتعبير، والمشاركة السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب والمؤسسات، والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.¹

إن نجد أن أداة الديمقراطية والتجسيد العملي لها لا يتم إلا من خلال الانتخابات الديمقراطية والتي تحقق الصفة التمثيلية المجتمعية للنظام وللقيادة السياسية من خلال امتلاكها للشرعية ، وتمنح المجتمع إمكانية التنافس السياسي ومحاسبة القيادة ، وذلك من خلال دورية الانتخابات .

فالديمقراطية حتى يتقبلها الأفراد، ويرتبطون بها ويدافعون عنها، لا بد من أن تتأسس وترسخ في وعيهم ومداركهم كقناعات معرفية راسخة، وهذا الوعي لا يمكن أن يترسخ دون توالي العملية الانتخابية؛ حتى يشعر المواطن بالفارق بين المرحلة السابقة والمرحلة الحاضرة، وهنا تتسع معارف الناس بالديمقراطية ليس من ناحية الجدل النظري، وإنما من ناحية التغيير في الواقع ، من خلال استغلال الموارد و المقدرات المجتمعية ، والعوامل والقواسم المشتركة العليا، وتكون بداية التحول والبناء الديمقراطي الذي أساسه انتخابات عامة حرة ونزيهة، لما تشكله الانتخابات من قوة وحرية الحركة للتيارات والأحزاب و الهيئات السياسية في تعبيد المسلك وتحسينه نحو نظام ديمقراطي مؤسس صلب وقوي.

أما في الحالة الفلسطينية فهو تحول وخروج من حالة الاحتلال العسكري إلى حالة ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية، وممارسة السلطة على أساس سيادة القانون، لذلك نرى

¹ وليم نصار: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله - فلسطين، 2006، ص93.

أنّ التجربة السياسيّة الفلسطينيّة الماضية قد أخذت أبعادًا كثيرة، كان لها تأثير واضح في عمليّة البناء الديمقراطي والمدني الفلسطيني.

ثالثًا: أهم المتغيرات التي أثرت في عملية البناء الديمقراطي الفلسطيني ومسيرته

النظام السياسي الفلسطيني بتكويناته ومؤسساته، تعرّض للعديد من المتغيرات التي كان لها الأثر الكبير في عملية البناء المؤسسي، والتخلص من الاحتلال وصولاً إلى التحرير، وإقامة دولة المؤسسات وترسيخ قواعد القوة والديمومة لهذه الدولة ومؤسساتها، ومن أهمّ هذه المتغيرات التي أثّرت في النظام السياسي الفلسطيني بشكل عامّ، وعلى البناء الديمقراطي بشكل خاصّ، حيث نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي أثّرت في المسيرة الديمقراطية، سواء على المستوى المؤسساتي أو على مستوى الفكر والممارسة ومنها :

1. اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 28/09/2000م واجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي المناطق الفلسطينيّة وتدمير معظم مؤسساتها، وتقطيع أوصال المدن والقرى بالحواجز العسكرية، وحملة الاعتقالات الواسعة ومحاصرة مقر الرئيس ياسر عرفات في المقاطعة في رام الله، حتى وفاته. وما تبعها من عملية انتقال سلس للسلطة، تمثّل في تسلّم روجي فتوح رئاسة السلطة والذي كان يشغل منصب رئيس المجلس التشريعي، حسب القانون الأساسي¹، حتى انتخاب الرئيس محمود عباس من خلال صناديق الاقتراع، الذي كان له تأثير في النظام السياسي بترسيخ مبدأ الشرعية للرئيس المنتخب².

2. قبول حركة حماس بالتهديّة بعد إجراء الحوار بين السلطة وفصائل المقاومة، وبخاصّة بعد استشهاد القادة المؤسّسين للحركة أمثال: الشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، ممّا أدى إلى إحداث خللين في التوجهات السياسية للحركة، خلل في نمو فكرة الدولة في حدود

¹ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، ط 2، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 278-279.

² عبد الإله بلقزيز: أزمة المشروع الوطني من فتح إلى حماس، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 24.

الرابع من حزيران، والخلل الثاني يكمن في إعادة البوصلة إلى نفس المقاومة العالي، وظهور فكرة التوجه السلمي، إضافة إلى وفاة الرئيس ياسر عرفات، وتسلم أبي مازن قيادة السلطة وتبنيه لبناء المؤسسات ضمن أسس وضوابط، مما شكّل ذلك دافعاً لحماس لأنّ تدخل المعتزك السياسي¹. وقد تجلّى ذلك بالاتفاق الذي وقع بشرم الشيخ، والذي جعل حركة حماس تقبل في المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية بشكل خاص، على أن يتم إصلاح (م.ت.ف) وفق أسس تمكن الجميع من الانضمام إليها، إضافة الى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بقرار أحادي الجانب دون التنسيق مع الجانب الفلسطيني كمحاولة من إسرائيل في رسم لعبة سياسية جديدة من طرف واحد.

3. قبول حماس وباقي الفصائل الفلسطينية باستثناء الجهاد الإسلامي دخول الانتخابات التشريعية الثانية والبلدية وتم ذلك، وما رافق تلك المرحلة من مناكفات وصراعات بين فتح وحماس أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، وما لذلك الأمر من انعكاساته السلبية على مجمل الحياة العامة، وعلى عملية التحول الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

إنّ المتغيرات السياسية التي يشهدها الشعب الفلسطيني والحالة الفلسطينية الراهنة وحالة الانقسام والانشقاق الذي يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني، وأمام المصلحة الفلسطينية العليا التي تفرض على جميع التنظيمات والفصائل الفلسطينية إجراء تقييم شامل للوضع الفلسطيني الذي وصل إليه، ومدى تأثير ذلك في الأهداف الوطنية وتحقيق الاستقلال والسيادة للشعب الفلسطيني، فقد أصبح مطلوباً من الكلّ الفلسطيني وبخاصّة التنظيمات السياسية الفلسطينية أن تقدم رؤية جديدة واضحة تحدد مهمّات هذه التنظيمات وواجباتها وأدوارها من أجل تحقيق أهداف شعبها، وتعيد الدور المفقود لهذه التنظيمات والأحزاب السياسية كحاملة للمشروع الوطني التحرري والديمقراطي، وكذلك تعيد لها دورها التوعوي والتعبوي.

¹ محمد غزال ، مداخلة خلال ندوة: إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد، مجلة دراسات شرق أوسطية ع 31، ربيع 2005، ص 20-21.

فالحالة الفلسطينية الراهنة تجعل الحاجة ضرورية إلى ترتيب البيت الفلسطيني وأمرًا حيويًا وأساسيًا لا يحتمل التأجيل والتأخير، وبالتالي هناك ضرورة لإعادة الإجماع على برنامج وطني واحد ينسجم مع متطلبات المرحلة ويؤسس لبناء نظام سياسي مبني على التعددية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمشاركة السياسية الفاعلة من الجميع، والتي تعزز قبول الآخر، والتداول السلمي لإدارة مؤسسات الدولة من خلال التفويض الشعبي الذي تجسده الانتخابات باعتبارها محطة للتتويج وعملية استعادة وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الوطنية على مستوى السلطة والمنظمة، استناداً لبرنامج وطني شامل ركيزته الأساسية المصلحة الوطنية ضمن برنامج وطني واستراتيجية شاملة مبنية على التوافق وتقبل الآخر. لأن الانتخابات تكون ذات معنى عندما تخدم مشروعاً وطنياً قائماً، وتفشل عندما ينظر إليها باعتبارها حلاً وحيداً لأزمة هذا المشروع (المشروع الوطني). وبالتالي نحن بحاجة للتأكد واليقين لفحص ما إذا كانت الانتخابات الفلسطينية، خصوصاً الانتخابات الحرة والنزيهة منها، قد دعمت النظام السياسي الفلسطيني من عدمه، للوصول الى التحرر الوطني وإقامة الدولة.

فالنضال من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هو أساس مشترك لكل التنظيمات والفصائل الفلسطينية، وبالتالي أصبح التزاماً عليها البحث عن وسائل وطرق لإنجاح الحوار بينها من أجل الوصول إلى برنامج يوحدّها ويجمعها في إطار نضالي مشترك، لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العليا. وفي هذه المرحلة فإنّ الساحة الفلسطينية تحتاج إلى إنجاز الحوار الوطني المسؤول الذي يحقق الوحدة الوطنية إيماناً بأنّ الحوار هو الوسيلة الوحيدة والحضارية لحل أية خلافات وتباينات على الساحة الفلسطينية.¹

وإذا ما نظرنا للانتخابات التي جرت بمراحلها المتعددة الرئاسية والتشريعية والمحلية منذ عام 1996 حتى 2012 وانعكاساتها على الحركة الوطنية الفلسطينية، نلاحظ أنها لم تعزز

¹ معين رباني: إشكاليات الديمقراطية الانتخابية في فلسطين، ورقه تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، 2013/04/04م، موقع الكتروني: <http://www.masarat.ps/ar>.

شرعية المنتخَبين في الغالب منها، رغم المشاركة العالية التي فاقت التوقعات حيث وصلت إلى 80%، بواقع 70% في الضفة الغربية و88% في قطاع غزة.¹

وأفضل مثال على ذلك ياسر عرفات، الذي لم تقارب مكانته بعد أن انتخب رئيسًا للسلطة الفلسطينية المستويات التي تمتع بها كزعيم توافقي لمنظمة التحرير قبل أوصلو. وأيضًا مشاركة القوى و التنظيمات في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 1996م وإحجام الحركات الإسلامية وبعض التنظيمات الوطنية وتحديدًا حماس و الجهاد الإسلامي وحزب التحرير والجهة الشعبية والديمقراطية على عدم مشاركته بها. وأيضًا تقسيم الفلسطينيين إلى مجموعات، مجموعة لها الحق بالتصويت والتمثيل، ومجموعات أخرى لا يحق لها التصويت والتمثيل كـفلسطينيي الداخل والشتات، وتجلى ذلك الأمر في تحديد مدينة القدس في الانتخابات المحلية نظرًا لاعتبارها مدينة ملحقة وليست محتلة حسب الحكومة الإسرائيلية، و بالتالي تمنع مؤسسات منظمة التحرير والسلطة القيام بأية أعمال داخل إسرائيل، بعكس البلدات والقرى الواقعة خارج نطاق سلطات بلدية القدس الاسرائيلية، فقد يشاركون في الانتخابات المحلية، وأيضًا انعكس ذلك الأمر على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات حيث تم استثناءهم من الانتخابات المحلية نظرًا لكونها تحت إدارة منظمة دولية (منظمة الأونروا) باعتبار المخيمات مكانًا مؤقتًا، حيث يؤمنون بحق العودة إلى أراضيهم الأصلية.²

مما انعكس ذلك على الجسم الأكبر وهو منظمة التحرير الفلسطينية التي من الناحية العملية أخضعت مؤسساتها للسلطة الفلسطينية، من خلال انتقال مركز الثقل من الخارج إلى الداخل، وأصبحت التعاملات عربيًا ودوليًا تتم مع السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى حساب المنظمة، إضافة إلى الثقل المالي الذي انتقل أيضًا إلى السلطة، ومجلس وزرائها، ومعها الأجهزة الأمنية والإدارية في الضفة وغزة كافة.³

¹ عواد جميل، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010)، رساله ماجستير 2011م لدى الباحث نسخه منها، ص60.

² الانتخابات المحلية الفلسطينية، مقال على الانترنت بتاريخ 2016/08/02م، موقع دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/08/02/412029.html>

³ العلاقة المقلوبة بين السلطة الفلسطينية و م.ت.ف، مقال على الانترنت 2016/05/24م، موقع معا: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=848843>

لكن رغم ذلك شكلت هذه المرحلة بداية انطلاقاً جديدة من الوعي السياسي الفلسطيني و البناء في النظام السياسي الفلسطيني، فانتقلت عملية صناعة القرار من أطر منظمة التحرير إلى أطر سلطة فلسطينية تعمل بكل إمكانياتها للتحويل إلى دولة. فقد أصبحت مؤسسات السلطة هي المقررة عملياً في الشؤون الوطنية، وليس مؤسسات منظمة التحرير.¹

ومن الجدير ذكره، وخلال تلك الفترة التي رافقها الكثير من الأحداث ورغم التوتر الذي يشوب العلاقة بين السلطة ومعارضيه، إلا أنّ تغييراً جذرياً قد حدث في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، حيث إنّ أطرافاً ومحاور المعارضة جميعهم قد اشتركوا في الانتخابات، بما فيهم حركة حماس، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير التي فضلت البقاء خارج العملية السياسية.²

وهذا الأمر ينطبق على حركة حماس التي تأثرت شرعيتها سلباً أو ايجاباً خصوصاً الإقليمية والدولية، بعد فوزها في عام 2006م في انتخابات المجلس التشريعي، فعلى صعيد المكاسب فقد حققت حماس ذلك من عدة اتجاهات كان ابرزها:

1. كسبت شرعية دولية من خلال فوزها في الانتخابات وأصبحت تمتلك أجساماً شرعية داخل نظام السلطة سواءً، المجلس التشريعي أو الحكومة.

2. أبدت حماس أنها جاهزة للشراكة السياسية.

الا أنه وفي الوقت نفسه خسرت حركة حماس نتيجة لفوزها في الانتخابات من عدة اتجاهات و التي كان أبرزها:

1. عدم قدرتها التوفيق بين أيديولوجيتها المرتكزة على المقاومة ومتطلبات الحكم.

¹ جميل هلال: تكوين النخبة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 61.

² سمر البرغوثي، سمات النخبة السياسية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت/لبنان، 2009، ص 17.

2. عدم قدرتها على ترسيخ الشراكة السياسية مع الآخرين وتشكيل كتل وطني مع باقي الفصائل الفلسطينية.

3. تحميل حركة حماس الانقسام سواء عربياً أو دولياً الذي حدث نتيجة للانقلاب و السيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة.

كل ذلك انعكس سلباً على حركة حماس؛ لأنها وجدت نفسها في الحكم و مضطرة للتعامل و الانخراط مع الظروف و الأوضاع الداخلية (شعب وسلطة وطنية فلسطينية موجودة تحت الاحتلال)، والظروف والأوضاع الخارجية (التزامات واتفاقيات ومعاهدات دولية). ويبدو أنّ هذا يشير إلى أنه في ظل الاحتلال يأتي التوكيل الجماهيري من القدرة على تحسين المشروع الوطني وتقويته وليس من صندوق الاقتراع.¹

فالمجتمع الفلسطيني قد تميز عن غيره من المجتمعات العربية، بمعرفته الديمقراطية قبل غيره من الدول العربية، ويدعم هذا الموقف العديد من المفكرين والكتاب، ومنهم أستاذ علم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب حين وصف وميز الديمقراطية الفلسطينية وانطلاقها و تطورها بالرغم من تشكلها ونموها في ظروف وأوضاع سياسة مختلفة، وتحت تأثيرات متعددة لوجود الشعب الفلسطيني بأكثر من دولة، بعكس حركات التحرر الوطني العربي التي كان لها أرضية سياسية وقومية وثقافية واحدة تنطلق.²

لكنّ (جورج جقمان) أستاذ الفلسفة الفلسطيني لا يتفق مع طرح الطاهر لبيب حول ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، ويقترح بأن التعامل الديمقراطي الذي يشير إليه لبيب قد حدث في ظل ظروف وأوضاع وأماكن لا يمكن الحديث فيها عن إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة

¹ وكاله اطلس الاخبارية، حلقة نقاش لشخصيات فلسطينية تدعو لإطلاق حوار واسع حول متطلبات إجراء الانتخابات، 2013م، موقع الكتروني: <http://atlasnews.ps/news.php?action=view&id=7685>

² زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، ط1، 1995، ص83.

يشارك فيها جميع أفراد الشعب الفلسطيني في مناطق تواجدهم كافة، وإنما الأمر يقتصر فقط على الحركات والفصائل الفلسطينية فقط.¹

وعليه كي يكون النظام السياسي الفلسطيني بمؤسساته فاعلاً ومميّزاً يجب عليه أن يلتزم بالعمل وفق المبادئ الأساسية للديمقراطية، كفصل السلطات واستقلال القضاء وحكم القانون وتداول السلطة بصورة منظمة ومنتظمة واحترام حقوق الأفراد ومختلف الجماعات وحرياتهم، وعدم إلقاء اللوم دوماً على الاحتلال من منطلق أننا قبلنا بوجود سلطة تحت الاحتلال؛ فإنّ علينا أن نجعلها ديمقراطية، وأن لا يكون الاحتلال الشّاعة الرئيسيّة في منع ممارسة الديمقراطية، وإخفاء الأسباب الفلسطينية الذاتية عن عدم الالتزام بالأسس والمبادئ الديمقراطية، وأن نعمل جاهدتين وبالوسائل كلّها لتحميل الاحتلال المسؤولية إذا قامت بمنع ممارسة العملية الديمقراطية. وأن تكون الجبهة الداخلية متينة وموحدة وراء هدف محدد ومتفق عليه، للتحرر من الاحتلال وإقامة الدولة، تحت راية برنامج وطني واحد، والابتعاد كلّ البعد عن التعصب الفكري و الحزبي والمحاصصة الفصائلية.²

لكن الدكتور علي الجرباوي ذهب عكس ذلك حين اعتبر أنّ أيّ نظام لا يستطيع أن يصمد وأن يكون فاعلاً دون وجود الدولة التي تمنح الشعب القدرة السيادية، وتمكنه من ممارسة الحق في تقرير مصيره، لهذا فإن وجود الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع لا يجسد الديمقراطية بشكل سياسي كامل نظراً لغياب الدولة.³

وبالتالي عملية البناء لهذه الدولة، والتي أحد ركائزها إيجاد البرامج الديمقراطية السليمة لتمكين عملية استمرارها ومقدرتها على مواجهة التحديات الملقاة عليها، وترسيخ الهوية الفلسطينية التي يمكن من خلالها الاستمرار في النضال حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

¹ علي الجرباوي، موسى البديري وآخرون: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، كانون ثاني، 1995، ط1، ص113.

² علي الجرباوي: مقالات، السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد27، العدد166، ربيع2016، ص22، موقع الكتروني: <http://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/197472>

³ المرجع السابق، ص24.

والملفت للانتباه في حاله الفلسطينية وفي تجربة منظمة التحرير أنها كانت أكثر تمثيلاً، عندما كانت واقعياً أقل ديمقراطية بالمعنى التقليدي والمعاصر للمصطلح، سواء من حيث بنية المؤسسات وتكويناتها والقيادة ومسمياتها أو السياسات التي اتبعتها أو أي معيار آخر. بمعنى آخر هذا لا يعني القول إنّ منظمة التحرير كانت تمثل الكل الفلسطيني؛ لأنها لم تكن ديمقراطية، بل على العكس كانت منظمة التحرير في الحقيقة كياناً متعددًا بشكل كبير، واستطاعت أن تتميز وتتجح وتنافس منظمات التحرر في العالم، مثل المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، وحركة التحرير الوطني الجزائرية نتيجة للتعددية التي تم اعتمادها والعمل بها، و التي كان أساسها العديد من المقومات والجذور نذكر منها الآتي:¹

أ. الانقسامات والصراعات، والانقسامات داخل الحركة الوطنية خلال فترة الانتداب، والتي اعتبرتها قيادة منظمة التحرير السبب الرئيس وراء إجهاض ثورة 1936-1939، وصولاً إلى النكبة عام 1948م.

ب. قناعة مراكز القيادة في منظمة التحرير السيطرة بضرورة اتخاذ قرارات وفرضها على الشعب الفلسطيني الموزع في عدة دول، فالعديد من هذه الدول إما أن تكون غير مستعدة لتحمل دور المنظمة وتقبله داخل حدودها، أو أن تكون معادية لمنظمة التحرير.

ت. المزاج السياسي للقادة الرئيسيين للمنظمة خصوصاً الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي لم يقبل الانضباط السياسي والأساليب المطلوبة لفرضه وآثاره السياسية على قوة منظمة التحرير ونفوذها، من خلال اتباعه استراتيجية التكتيك من أجل تعزيز نفوذه وقوته.

فالفلسطينيون قد عرفوا بعض سمات الحياة الديمقراطية، من خلال تجربة منظمة التحرير التي تأسست في 1964 من خلال اعتمادها على أسلوب المحاصصة الذي يعتمد على قيام كل

¹ معين رباني: اشكالية الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، موقع جدلية، 11/05/2013م، ت.د. 05/09/2016م، موقع الكتروني، <http://www.jadaliyya.com/pages/index/11592>

فصيل باختيار عدد من أعضائه للتمثيل داخل منظمة التحرير، والتي ساهمت في حصول فصائل (م.ت.ف) على نصيبها من مقاعد المجلس الوطني بطريقة المحاصصة.¹

فأصبح التمثيل لمقاعد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق المحاصصة (الكوتا) بين الفصائل على أساس قوتهم النسبية، حيث ساد مصطلح بتلك الفترة وهو ديمقراطية غابة البنادق الفلسطينية، من منطلق المبدأ الذي اعتمدته المنظمة وهو تحرير الوطن وليس ديمقراطية المجتمع الفلسطيني كأولوية أولى.²

في حين تم اعتماد الانتخابات من أجل اختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، في تمثيل المنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات الطلابية و اللجان الشعبية،³ وداخل الأحزاب والحركات الفلسطينية بشكل عام، ومنها حركة فتح التي عرفت المركزية الديمقراطية بمعنى مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة، واللامركزية التنفيذ وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرار وإقرار التوصيات ضمن الأطر التنظيمية.⁴

وهذا الأمر يعتبر من الثغرات أو السلبيات في الديمقراطية الفلسطينية التي اتسمت بها تلك الفترة لكن من خلال توزيع المناصب في مؤسسات منظمة التحرير على أساس قوتهم النسبية، مثل فتح أو تمتعهم بدعم خارجي مثل "الصاعقة"، والتي حصلت على حصص غير متناسبة من المناصب، ومع ذلك فقد كان هناك مكان للمستقلين غير المرتبطين بأحد، كما كان هناك ضمان للتمثيل الجغرافي. فكان المجلس الوطني الفلسطيني التجسيد الأقصى لنظام (الكوتا) لتلك التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني، وليست وليدة

¹ زياد ابو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله، الطبعة الأولى، 1995، ص 83.

² ممدوح نوفل: ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مرجع سابق، ص 30-31.

³ زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط 1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 1995، ص 83

⁴ طالب عوض وسميح شبيب: الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية، ط 1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2006، ص 13.

السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى التي حصلت عام 1996م، وما تبعها من انتخابات رئاسية وبلدية وتشريعية في عام 2005م و 2012م.¹

الانتخابات في النظم السياسية الحديثة تستمد قوتها وأهميتها من الدور الذي تؤديه في خلق المؤسسات التشريعية، وفي دعمها لحقّ المواطنين في المشاركة السياسية، ومن هنا تظهر أهمية الانتخابات التشريعية الحرة في تشكيلها المقياس الأساسي لممارسة النظم السياسية الديمقراطية أو عدمها، وذلك من أجل اكتساب الشرعية في وجودها، وكون مفهوم الشرعية يحتل أهمية في الاستقرار السياسي لأيّ نظام سياسي وفي أي دولة، فإنّ الانتخابات تعتبر أداة للتعبير عن رغبات الشعب ومؤشراً مهماً لما يطمح إليه هذا الشعب في تحقيقه، كما أنّ دور الانتخابات يظهر في تعزيز الممارسات الديمقراطية وإنعاش المشاركة السياسية، وإقامة المجتمع المدني الفاعل على اعتبار أنّ نوع العلاقة التي تسود بين المواطنين والسلطة تؤدي دوراً في تطور المجتمع وبناء مؤسساته أو ظهور حالة التردّي والتدهور واستفحالها.²

رابعاً: جدلية البناء والتحول نحو الديمقراطية من قبل النظام السياسي الفلسطيني.

لقد كانت الانتخابات الفلسطينية وما زالت مدار جدل في الساحة السياسية، سواء بين القوى السياسية أو بين المفكرين، فعملية البناء والتحول نحو الديمقراطية من قبل النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن أن تتحقّق إلاّ من خلال تغيير في بنية المجتمع المكون من الأفراد والمؤسسات، كون الديمقراطية السياسية هي نتاج للديمقراطية المجتمعية، فكّلما كان المجتمع ديمقراطياً كانت الديمقراطية السياسية أكثر فاعليّة ورسوخاً، فمنهم من اعتبرها تشكّل تكريساً لواقع سياسي لا يُلبّي طموح الشعب الفلسطيني، ومنهم من اعتبرها محاولة و فرصة لتغيير الواقع الذي نعيش، وتعزز دور المجمع في تغيير وقائع وظروف فرضت عليه وبالتالي تعزيز صمود الشعب.

¹ وليم نصار: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، ط 1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2006، ص 61.

² احمد سعيد نوفل: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،

حيث يرى الدكتور نصر عبد الكريم أن البناء الديمقراطي والانتخابات باعتبارها الطريق الأولى والأساس في خلق مجتمع حرّ وفاعل بكل مكوناته وتياراته.¹

أما الدكتور عبد الستار قاسم اعتبر أنّ لكل شعب أوضاعه وأحواله الخاصة، و بالتالي هناك اختلاف و تباين من شعب لآخر وفق الأحوال والأوضاع التي يعيشها، لأن الشعب الفلسطيني عاش وما زال يعيش أوضاعاً يطغى عليها الاحتلال وتبعاته السياسية و الاجتماعية والاقتصادية...، وما لذلك من تأثير في مجمل حياته، وبالتالي هذا الأمر يقيد الشعب الفلسطيني، ويجعله أسيراً لهذه الظروف ويحتاج إلى تصويب خاص.²

فيما يصف إبراهيم أبراش الانتخابات بأنها آلية لممارسة الديمقراطية لأنّ الديمقراطية تعتبر أقل الأنظمة سوءاً، لأنها تعتمد على نظام الحكم الذي يستند على مبدأ تجسيد إرادة الشعب والأمة.³

فيما اعتبر آخرون أنّ الانتخابات فرصة جيّدة أمام الشعب الفلسطيني للإختيار، ويرى آخرون فيها وسيلة لتثبيت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن كونها تشكل آلية عملية قائمة يتم من خلالها تجديد أطر الشرعية.⁴

فيما يرى الدكتور رائد نعيّرات أنّ الانتخابات تفسح المجال أمام القوى الفلسطينية للتنافس فيما بينها على أساس البرامج السياسية ضمن إطار الديمقراطية.⁵

¹ نصر عبد الكريم: الإشكالية السياسية للانتخابات، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول، 2002، ص 25

² عبد الستار قاسم: ماذا نريد من الانتخابات الفلسطينية العامة، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002، ص 27.

³ إبراهيم أبراش: دراسة الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 66 ربيع 2006، ص 45-46.

⁴ عبد الستار قاسم: ماذا نريد من الانتخابات الفلسطينية العامة، مرجع سابق، ص 28.

⁵ رائد نعيّرات: القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وأفاق المستقبل، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العددان 34 و 35 شتاء وربيع 2006، ص 74.

لذلك عملية بناء نظام ديمقراطي، أصبح من الأسس و الحاجات الأساسية في مسيرة بناء المؤسسات التي تشكل النظام السياسي الفلسطيني، والتي أصبحت بحاجة إلى مزيد من عمليات الإصلاح والتغيير وفقا للمتطلبات والمتغيرات السياسية و الظروف التي نعيش، نحو إقامة نظام سياسي مؤثر وقوي يتناسب مع طموح الشعب الفلسطيني الذي واجه حالة من التفتت ويحتاج إلى من يعمل على تجميع شمله من جديد بتعزيز وتعميق وتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية بين كل مكونات الشعب الفلسطيني.¹

إذ أخذنا العوامل الرئيسية في التأثير في عملية التحرر و الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني بوجود الاحتلال وسيطرته على مناحي الحياة كافة، وهذا ما لمسناه من حالة الاستقطاب والتناحر إذا اعتبرنا أن الانتخابات واتفاق أوسلو الذي تمخضت عنه الانتخابات مسؤول عن ذلك، وتجلّى ذلك الأمر في ضعف الإجماع الفلسطيني على مبدأ إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وما تمخض عن ذلك من التشكيك بالشرعية، على أساس أنها أقيمت تحديداً لإضفاء الشرعية على عملية غير شرعية (اتفاق أوسلو) حسب البعض خلال الفترات السابقة.² لكن رغم ذلك تعتبر الانتخابات في جوهرها و معانيها المتعددة لبنة أساسية في بناء مؤسسات الدولة و جزءاً أصيلاً في عملية البناء المؤسسي لكل عناصر النظام السياسي ومكوناته.

ومن هنا وفي ظل الظروف التي نعيش من المؤكد أنّ الانتخابات الفلسطينية لو جرت في ظروف وأوضاع سليمة بعيدة كل البعد عن تأثيرات الاحتلال وتدخلاته، لأسهمت في تعزيز عملية البناء الديمقراطي والحقوق الفلسطينية. وخير مثال على ذلك الانتخابات البلدية التي جرت عام 1976م، حيث أقيمت في ظل شروط الاحتلال العسكري والتدخلات الإسرائيلية، إلا أنها أقيمت على أساس فعل وعمل أساسه مناهضة الاحتلال ومقاومته والذي تقوم به حركة وطنية حية تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً وفاعلاً في مشروع وطني تحرري كبير.

¹ جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ط 1، بيروت 1998، ص 69-71.

² المرجع السابق، ص 69-75.

إن الأولوية في ظل الظروف الحالية التي نمر بها ونعيش، يجب أن تكون في إعادة بناء التعددية و صياغة استراتيجية وبرنامج وطني مبني على التوافق بين الأطياف السياسية كافة، وتوضح التجارب السابقة أن الانتخابات تكون ذات معنى عندما تخدم مشروعاً وطنياً قائماً، وتقتل عندما ينظر إليها باعتبارها حلاً لأزمة هذا المشروع.¹

فالانتخابات، على الأقل في الوقت الحالي، تبدو مانعاً وعائقاً في طريق هذه العملية (البناء الديمقراطي). وهذا ينطبق على المطالبة بضرورة إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني كمخرج وطريق لإحياء منظمة التحرير الفلسطينية حتى يكون لهذه الانتخابات أثر ودور و معنى. من خلال الإجماع والاتفاق بين الأطراف الرئيسية على الأهداف والبرنامج الوطنية.

ومن هنا أصبح لزاماً على كل الأطراف النظر إلى الانتخابات في سياقاتها الفلسطينية وضمن محدداتها الواقعية. فالانتخابات الفلسطينية أيًا كان نوعها إذا لم تلامس منظمة التحرير تبقى جزئية في أهدافها من خلال تعزيز المشاركة السياسية للفلسطينيين تحت حكم السلطة الفلسطينية ومنح شرعية جزئية لأطراف العملية السياسية ولا يستثنى من ذلك بعض الخسائر هنا أو هناك أثناء القيام بالعملية الانتخابية كما ذكر سابقاً من خلال تحييد القدس أو جدلية الشرعية لهذا الطرف أو ذاك أو حتى غياب أكثر من نصف الشعب الفلسطيني عن المشاركة في الانتخابات.

فالانتخابات حتى تكون بوصلة نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكاملة يجب أن تأخذ البعد السياسي بالكامل: بمعنى أنها يجب أن تنطلق من انتخابات كل مؤسسات النظام الفلسطيني بما في ذلك منظمة التحرير والسلطة، وفي الوقت نفسه من المهم الانطلاق من قاعدة أن مفهوم الانتخابات السياسية تحت الاحتلال لن يكون في يوم من الأيام كاملاً من حيث الممارسة و النتائج.

¹ معين رباني: اشكاليات الديمقراطية الانتخابية في فلسطين، ورقه تقدير موقف، المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، 2013/04/04م.

أما اليوم فإن النظر إلى الانتخابات الفلسطينية بات على أهمية مبالغ بها نتيجة لحالة الانقسام وضعف الشرعيات في الساحة الفلسطينية لذا بدأت الانتخابات تأخذ أهمية كبرى نتيجة للنظر لها على أنها تحل إشكاليتين مهمتين في الساحة الفلسطينية:

أ. وجود نظامين سياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت التجربة المرة التي أنتجت انفصالا سياسيًا (جغرافيا) في الإقليم الواحد، فأصبح قطاع غزة محكومًا بقيادة نهج مؤسسات وأجهزة أمنية وأدوات عمل حمساوية، وتحالفات وعلاقات دولية، بعيدًا عن رؤية السلطة الفلسطينية وسياساتها التي انحصرت وجودها جغرافيا في الضفة الغربية، رغم أنه بقيت تقي بالتزاماتها المالية تجاه قطاع غزة.

وهذا الواقع النشاز الذي حصل نتاج عملية ديمقراطية، لا يتعلق بالديمقراطية نفسها كأساس للحكم، إنما انعكاس لعدم تفهم حماس للعملية الديمقراطية من جهة، ولعدم تقبلها للآخر من جهة أخرى. وفي المقابل، كانت مخاوف السلطة الفلسطينية وحركة فتح من نهج غير متوازن لحركة حماس في إدارة المؤسسة الأمنية، وشبكة العلاقات الخارجية، وإدارة السلطة الفلسطينية، وتجاوز دورها كحزب حاكم في ظل سلطة فلسطينية، إلى محاولة التأثير في منظمة التحرير الفلسطينية بوضع حماس كجسم مواز لها في التمثيل لشعبنا الفلسطيني، وبالتالي المسّ بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

ب. تجديد الشرعيات لأن الناظر للحالة الفلسطينية يرى أن الأزمة الراهنة هي أزمة شرعية مركبة، شقها الأول وجود كيانيين سياسيين يُداران ولو بالتوافق لكنهما يفتقران إلى أبسط مقومات الشرعية، وشقها الثاني أحزاب وفصائل وأطر جماهيرية ذات مشروعية منقوصة، حتى وإن اتفقت الفصائل على تأليف حكومة وفاق وطني قد يطول عمرها أبعد مما يعتقد البعض في حال عدم إجراء الانتخابات لأسباب وعقبات فلسطينية، أو إسرائيلية، قد تضاف إليها عوامل إقليمية ودولية ولحل أزمة الشرعية، لا يمكن استمرار الالتفاف على وجوب

بناء شرعية جديدة من خلال: تعزيز مصادر هذه الشرعية عبر الإرادة الشعبية التي تشمل كل المكونات السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

الاستناد إلى برنامج سياسي يعكس أهداف الشعب ذاته وطموحاته، من خلال مداخل متعددة ومن أهم هذه المداخل الديمقراطية التي تعتبر الأساس لتجديد الشرعية. كونها ظاهرة عامة عرفت وتعرفها البشرية منذ عقود وبالتالي تعتبر الشرعية هاجساً ملازماً لأي حاكم وأي نظام سياسي لكونها القوة التي يستند عليها النظام مقابل خصومه الآخرين وقد تستند المعارضة في مواجهتها للسلطة الحاكمة على نفي شرعيتها أو حتى التشكيك بشرعيتها.

ومن هنا أصبح لزاماً على كل الأطراف التي تؤيد وتدعم إجراء انتخابات باعتبارها مقدمة للملزمة البيت الفلسطيني، على اعتبار أن طرح الحلول لا يتطلب فقط التزامات تبرهن أنها يمكن أن تطبق عملياً، ولكن أيضاً كيفية التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجه المشروع الوطني وصولاً للتحرير وإقامة الدولة المستقلة.

وهذا ما لمسناه بالمقارنات للأطراف الفلسطينية بالمقارنة مع ما حدث بجنوب إفريقيا، فإنه مما يستحق أن نتذكره أن نظام (الأبارتهايد)، الفصل العنصري، قد استسلم قبل الانتخابات وليس بعدها، وأن (نلسون مانديلا) قد انتخب رئيساً لدولة كان قد تم التفاوض والاتفاق مسبقاً على دستورها ومؤسساتها. وفي الواقع الحالي فإنه من المفيد هنا المقارنة مع مصر و تونس، فالأخيرة سارعت إلى صندوق الانتخاب قبل تحقيق التوافق على معالم تغيير النظام وشكل الدستور الجديد، وكانت النتيجة التي لا تثير الدهشة هي حدوث تغيير غير كافٍ في النظام القائم، ومحاولة الفائزين في الانتخابات فرض نظام سيطرة جديد، وتصاعد الصراع الداخلي. لذلك أصبح لزاماً علينا أن نقرّ أن الانتخابات الفلسطينية ليست كالانتخابات الأخرى التي تجرى في السويد أو البرازيل أو النرويج، وإنما هي بمثابة آلية عمل وجزء من نظام اجتماعي جماعي يحتاج إلى أدوات من أجل تطبيقها، أدوات تواكب المرحلة التي نعيشها، وهذا يحتاج لحوار فعلي وحقيقي، وقناعة مطلقة من الأحزاب والتيارات الفلسطينية بأهمية البناء والاستثمار بالعنصر البشري الذي هو الأساس في عملية البناء من أجل الوصول الى الحرية والاستقلال.

وعلى الرغم من وجود حكومة توافق وطني، فإنها الانتخابات والترويج لها لن يكون له معنى، إلا إذا كان هناك اتفاق مسبق بين القوى المتنافسة بشأن ما تدور حوله هذه الانتخابات أو عدمه، لذلك فإن الانتخابات في الواقع الفلسطيني الحالي يجب أن تكون مجموعة من الأساليب والطرق للمناورة وليست مبدأ استراتيجيًا. وعندما نتكلم أيضا عن ممارسة الديمقراطية لا يعني أنه تم ممارسة جميع أشكال الديمقراطية.¹

هذه العملية يجب أن تقود بدورها إلى إحياء أو بناء قيادة شرعية ومؤسسات شاملة، وممثلين قادرين على حشد الشعب الفلسطيني وكامل موارده من أجل الكفاح في سبيل تقرير المصير والتحرر الوطني وإقامة الدولة المستقلة.

هذا يعني في الواقع العملي أن الأولوية الفلسطينية تبقى في التوصل إلى تفاهم واتفاق وطني عن طريق النقاش والمفاوضات، بين كل مكونات أطياف الشعب الفلسطيني حول دعائم وقواعد المصالحة، وحول طبيعة الحركة الوطنية وأهدافها والبرنامج الوطني، يرافقه ممارسة وعمل شعبي متواتر ومؤثر على الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية بأنها ستخسر من الإبقاء على الوضع الراهن أكثر مما ستكسبه لو تحركت في هذا اتجاه المصالحة وصياغة برنامج وطني.²

وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين الفلسطينيين منذ الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996م، حيث اعتبر الدكتور نبيل قسيس أن بناء الدولة يتطلب أولا، وقبل كل شيء، رصيذاً كافياً من العقلانية والموضوعية والكفاءة العلمية، بعيدا كل البعد عن الاعتباطية والارتجالية والشخصنة والكارزمية، والانتخابات تشكل الركن الرئيسي والمهم في بناء أي كيان سياسي، على اعتبار أن الانتخابات ستفرز ممثلين عن الشعب، يعملون من أجل وضع قوانين تسهم في تغيير الواقع بما يكفل مشاركة أوسع من النخبين. وهذا ما جعل الدكتور نبيل قسيس يرى أن الانتخابات

¹ وليم نصار: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، ط 1، رام الله: المواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 60.

² المرجع السابق.

لا بد أن تكون سياسية وبرلمانية عامّة، يتم من خلالها بلورة مشروع انتخابي متكامل يرتكز على إجراء انتخابات سياسية حرة، وإيجاد سلطة منتخبة من الشعب.¹

وهذا الموضوع كذلك أثار حفيظة المراقبين السياسيين بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2006م وما تلاها من انتخابات بلدية ومحلية حتى 2012م، وما جرى حوله الحديث في مختلف اتفاقيات المصالحة حول الانتخابات وضرورتها، إذ إنّ العديد ذهب إلى الهدف الأساسي للانتخابات وطبيعة الانتخابات، فهل تهدف إلى تقاسم السلطة بين فتح وحماس أم أنها يجب أن تتوافق مع ما حصل عليه الشعب الفلسطيني عام 2012م من عضوية الدولة بالأأم المتحدة، وبالتالي يجب أن تجري الانتخابات لبرلمان دولة فلسطين وليس انتخابات لسلطة تشريعية، من خلال ضرورة التوافق على تحديد الهدف من الانتخابات، على المستويين السياسي و الديمقراطي، وبالتالي فمن الممكن أن تكون الانتخابات للمجلس التشريعي بوصفه دائرة من دوائر المجلس الوطني للمنظمة المراد إعادة بنائها وإحيائها، أو أن تشكل دائرة من دوائر برلمان دولة فلسطين التي تم الاعتراف بها بالأأم المتحدة كعضو مراقب في 2012/11/29م.²

حيث يرى الباحث أن التحرك بمفهوم الدولة ونظامها وكيفية تشكيل مؤسساتها لا يتطلب تفتيت السلطة بل يجب تطوير هيكلها ليخدم متطلبات الدولة الفلسطينية الديمقراطية من خلال تشكيل لجان قانونية متخصصة لدراسة قانونية وإمكانية تشكيل "مجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية، يلقى على عاتقه وضع دستور لدولة فلسطين.

¹ نبيل قسيس: **الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994، ص 10.

² محسن ابو رمضان، الحالة الفلسطينية توافق ام انتخابات، البوابة الاعلامية للمنظمات الاهلية، مقالات وآراء، 2016/02/23م، موقع الكتروني: <http://pngoportal.org/news/1014.html>

الاستنتاجات والتوصيات

إستنتاجات

1. تعرض النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية لمجموعة من الأزمات والتي أثرت على القضية الفلسطينية بمجملها، ومن أبرز هذه الأزمات ، العلاقة بين السلطتين المركزيتين للنظام، منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وأزمة البناء الديمقراطي للمؤسستين كليهما، علاوة على أزمة المشاركة السياسية . مجمل الأزمات السابقة أوجدت أزمة الهوية في النظام السياسي الفلسطيني .
2. يعاني النظام السياسي الفلسطيني من غياب البرنامج الوطني الموحد ، وغياب الأهداف العليا للشعب الفلسطيني والمتفق عليها من مختلف شرائح المجتمع والقوى السياسية ، كما أن هناك غياب للآليات القادرة على إيجاد القيادة المتفق على أحقيتها في تمثيل أهداف الشعب الفلسطيني .
3. يرى الباحث أنّ الديمقراطية الفلسطينية هي جزء ومكون أساسي في الحياة السياسية الفلسطينية تاريخيا . فارتبطت ارتباطا وثيقا في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني وهم تحت الاحتلال الإسرائيلي أن يمارسوا الديمقراطية في انتخابات المجلس التشريعي بحرية وكفاءة على الرغم من العقبات، أو حتى في السجون أن يحافظ على الانتخابات آلية من آليات الممارسة الديمقراطية والشراسة السياسية .
4. تعتبر الانتخابات الآلية الوحيدة اليوم القادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وتمكنه من تجاوز أزماته ، سواء أزمة التمثيل والقيادة ، أو أزمة البرنامج الوطني .
5. تمنح الانتخابات المجتمع الفلسطيني فرصة الاقتدار السياسي من خلال عودة الشعب الفلسطيني الى المشاركة الفاعلة في صنع السياسات العامة وتوجيهها .

6. الانتخابات يجب أن تقود بدورها إلى إحياء أو بناء قيادة شرعية ومؤسسات شاملة، وممثلين قادرين على حشد الشعب الفلسطيني وكامل موارده من أجل الكفاح في سبيل تقرير المصير و التحرر الوطني وإقامة الدولة المستقلة.

7. حتى تكون الانتخابات قادرة على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني والمتمثلة في التخلص من الاحتلال ، مطلوب أن تكون الانتخابات عامة ولكل مكونات النظام السياسي الفلسطيني ، منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية . فالانتخابات الديمقراطية في منظمة التحرير تفرز قيادة تمتلك الأحقية في صياغة الأهداف العليا للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده . أما الانتخابات للسلطة الفلسطينية فمن شأنها اختيار قيادة تكون قادرة على إدارة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8. تعتبر الانتخابات في أراضي السلطة الفلسطينية آلية مركزية من آليات حل قضية الانقسام السياسي ، كونها تمنح المجتمع العودة إلى الحياة الديمقراطية ، وفي الوقت نفسه ستمنح القوى غير الممثلة سياسيا في تمثيل نفسها ، علاوة على أنها امتحان وخطوة يبني عليها في اتجاه إنهاء الانقسام.

9. دخل النظام السياسي الفلسطيني في حلقة مفرغة من أزمة شرعية نتيجة لاختلاف بالرؤى، والانشداد للأجندة الحزبية، وعدم الاتفاق على مرجعية موحدة للنظام السياسي الفلسطيني وللاانتخابات، وذلك نتيجة الانقسام الذي حصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في 14 حزيران 2007م، حيث تم حسم التعارضات الداخلية بوسائل القوة والعنف المسلح، حيث أدى ذلك إلى تفتيت وحدة نسيج المجتمع، وانشطار الوطن سياسيا "الضفة الغربية وقطاع غزة، مما سهل على الاحتلال الاستفراد في كل طرف على حدة، وتقويض وجود عنوان موحد، من خلال اظاهرة بأن هناك قوتين سياسيتين مختلفتين تقودان الشعب الفلسطيني.

التوصيات

استنادا إلى ما سبق من نتائج يوصي الباحث القوى السياسية والمجتمع الفلسطيني بجملة من التوصيات:

أولاً: على صعيد القوى السياسية، من الأهمية بمكان إبعاد الانتخابات عن الأجواء والتشاحنات السياسية، وذلك من خلال توفير الأطر الدستورية والقانونية لضمان دوريتها ونزاهتها وقديستها في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته المختلفة.

ثانياً: على صعيد المجتمع الفلسطيني عدم التنازل عن الانتخابات كونها حقاً فردياً للمواطن الفلسطيني في انتخاب واختيار من يمثله ويمثل مصالحه العليا، وحق جماعي في تثبيت ركائز المجتمع الديمقراطي والتعددي القائم على حق الاختلاف والشاركة السياسية .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- ابراهيم ابولغد: **الانتخابات الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1996.
- ابراهيم درويش: **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968.
- احمد داودية: **دراسة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) 2005-2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني، 2007.
- إعلان القاهرة، النص الحرفي للأعلان: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية التشريعية والحكم المحلي) 2005-2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية كانون 2007.
- ثروت بدوي: **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- جمال علي سلامة: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، ط2**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 .
- جميل هلال: **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، ط 2**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.
- جميل هلال: **النظام السياسي بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ط 1، بيروت، 1998.
- جميل هلال، **تكوين النخبة الفلسطينية**، مواطن، رام الله، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ط1، 2002.
- جميل هلال، وعزمي الشعيبي، وعلي الجرباوي: **نحو نظام إنتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية .سلسلة تقارير دولية.، ناديا للطباعة والنشر والتوزيع رام الله، ط1، 2001.

جهاد حرب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، .
كانون ثاني يناير 2007 .

جهاد حرب: **كيف نجعل النظام السياسي الفلسطيني نظاما برلمانيا؟**، المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية، رام الله، 2005 .

حيدر عبد الشافي، **أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني**، نابلس، مركز البحوث
والدراسات الفلسطينية، 1994.

خليل الشقاقي: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين**، عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات،
ط 1 ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية) دائرة السياسة والحكم(، تشرين ثاني، نوفمبر،
1996.

خليل الشقاقي: **السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية**، **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسحية، رام الله، ط 1 ، كانون ثاني، 2007 .

خليل الشقاقي: **الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية**، القدس،
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

خليل الشقاقي، جهاد حرب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي)**،
2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة
والحكم، رام الله، كانون ثاني، 2007.

خليل الشقاقي، جهاد حرب: **مقياس الديمقراطية في فلسطين** تقرير عام 2006 ، المركز
الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله . فلسطين، كانون.
ثاني " يناير"، 2007 .

خليل الشقاقي، جهاد حرب: **نحو نظام سياسي فلسطيني منفتح: العودة للنظام الرئاسي عودة لعدم
الاستقرار**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2005 .

خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه 44، بيروت، لبنان، شباط 2003.

دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة: واشنطن 28 أيلول 1995 .

روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء أبو زيد، الطبعة الخامسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993.

زياد ابو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله، الطبعة الأولى، 1995.

سمر البرغوثي، سمات النخبة السياسية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009.

سمير الزبن: تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الغد العربي، 2005 .

طالب عوض وسميح شبيب: الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية، ط1 ، رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن" ، 2006.

عاطف عدوان: "آفاق المصالحة الفلسطينية" 2011، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية.

عبد الإله بلقزيز: أزمة المشروع الوطني من فتح إلى حماس، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عدنان عودة: النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، اذار " مارس 2004 "

عزة خليل: **النظام السياسي الفلسطيني 2006**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

علي الجرباوي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، سلسلة أوراق بحثية، ط 1، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله – فلسطين، كانون الثاني، 1999.

علي الجرباوي، موسى البديري وآخرون: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، ط 1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن": رام الله، كانون الثاني، 1995.

علي الكردي: **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية أم مرجعيات**، حلقة نقاشية، مركز الغد العربي للدراسات، 2006 .

فيصل حوراني: **الفكر السياسي الفلسطيني 1964 - 1974**: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.

قصي أحمد حامد: **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين: ولاية الرئيس جورج بوش الابن**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. غير مذكور السنة.

قيس عبد الكريم، وفهد سليمان، وآخرون: **في النظام السياسي الفلسطيني**، سلسلة الطريق إلى الإستقلال (12) ط 1، دار التقدم العربي، الدار الوطنية الجديدة، 2004 .

لاري دايموند: **الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

محمد أبو حارثيه: **موضوعات في الديمقراطية**، مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات، ط 1، حزيران 1994.

محمد إشتيه، واسامة حباس: البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، النشأة، الوظيفة، ودورها في التنمية الاقتصادية.

محمد خالد الأزعر: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1 ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، سلسلة اوراق بحثية)، تشرين أول 1996.

محمد كمال مصطفى: حقوق الإنسان والتنمية والمجتمع المدني، القاهرة، ديسمبر 2009م.

محمد نصر مهنا: في النظام الدستوري والسياسي، دراسة تطبيقية - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005 .

ممدوح نوفل. النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج: نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، ورقة عمل منشورة في كتاب ما بعد الازمة البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

موسى البديري، وآخرون. الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، رام الله، مواطن، ط1، 1995.

نادر سعيد، أيمن عبد المجيد: الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تموز، 2004 .

نافذ أبو حسنة: تطورات الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير محسن صالح، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007 .

نبيل الصالح: مبدأ الانتخابات وتطبيقاته، رام الله: مواطن، ط1، كانون ثاني 1996.

نبيل قسيس: الإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والإنتخابات: التطلعات والواقع، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994.

نزیه أبو نضال، وعبد الهادي النشاش: البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964 - 1983، دار الحقائق، قبرص، ودار الصمود العربي، بيروت، 1984.

نصر عبد الكريم: الإشكالية السياسية للانتخابات، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول، 2002.

هيثم ثابت: التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، جامعه القدس، فلسطين، 2008.

وسام رفيدي: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2005 .

وليم نصار: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، ط1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2006.

الرسائل الجامعية

صالح احمد طه: ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، دراسة تحليلية من عام 1994 - 2000، رساله ماجستير غير منشورة، جامعه النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.

غسان سعيد يوسف: أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية. الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009 .

المؤتمرات والمجلات

إبراهيم أبراش: التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية -معهد دراسات التنمية، 2006.

إبراهيم أبراش: دراسة الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 66 ربيع 2006.

ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني " مرجعية واحدة أم مرجعيات "، تحرير " علي الكردي ". حلقة نقاشية، مركز الغد العربي للدراسات، ط1، 2006.

اوراق في النظام السياسي الفلسطيني و انتقال السلطة، "طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي للسلطة"، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسه الديمقراطية، رام الله- فلسطين، 2013م.

برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: التيار الثالث في السياق الفلسطيني (حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية)، رام الله، حزيران 2007 .

التحول الديمقراطي في فلسطين، ملتقى الفكر العربي، تقرير عن الحالة الديمقراطية في فلسطين. لعام 2006 ، التقرير السنوي التاسع، القدس، حزيران 2007 .

جورج جقمان: خطر الماضي على المستقبل – نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية/ التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين ثاني 1997.

خليل الشقاقي: المرجعية القانونية والسياسية للانتخابات القادمة، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002 .

خليل الشقاقي: *عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطي في فلسطين*،
مجلة الدراسات الفلسطينية (فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، العدد 25،
شتاء 1996.

رائد نعيرات: *القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وأفاق المستقبل*، مجلة دراسات شرق
اوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العددان 34 و 35 شتاء وربيع
2006.

عبد الستار قاسم: *ماذا نريد من الانتخابات الفلسطينية العامة*، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية
العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون
أول 2002.

محسن أبو رمضان: *تراجع وتفهم التحول الديمقراطي في فلسطين: الأسباب والمعوقات*، بحث
غير منشور، جامعة الأقصى، غزة، يوليو 2008 .

محمود معياري: *الثقافة السياسية في فلسطين -دراسة ميدانية*.

المراحل منذ تأسيس السلطة العام 1994 إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى العام
1996، إلى انتخابات 1996 ، إلى إصدار القانون الأساسي لسنة 2002 م، إلى صدور
القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 .

معين رباني: *اشكاليات الادييمقراطيه الانتخابيه في فلسطين*، ورقه تقدير موقف، المركز
الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجيه-مسارات، 2013/04/04م.

ممدوح نوفل، *دراسة النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج*، نشوء النظام السياسي
وتطوره، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن الرابع 22-23 تشرين اول 1998، مابعد الأزمة،
التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وافاق العمل.. مواطن، المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية، ط 1 ، نيسان 1999 .

نصر عبد الكريم: الإشكالية السياسية للانتخابات، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002.

هاني المصري: مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة فلسطينيات، رام الله، مركز القدس للإعلام والاتصال، عدد 2/ ربيع 2007.

وثائق وقوانين

اتفاق القاهرة عام 2005م.

اتفاق القاهرة في 14/05/2014م.

اتفاق أوسلو حول ترتيبات الحكومه الذاتية الفلسطينية في 13/09/1993م.

اتفاق مكة في 08/02/2007

اتفاقيات المصالحة الفلسطينية

اتفاقيات أوسلو :الاتفاقيات الإسرائيلية -الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الطبعة الأولى، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998.

الإتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، ايلول، 1995.

اعلان الدوحه عام 2012م.

دورات المجلس الوطني 1964 – 1996

القانون الأساسي الفلسطيني.

القانون الأساسي الفلسطيني، رقم 2، المعدل سنة 2005

القانون الاساسي المعدل لسنة 2003م

قرار اخيار رئيس دولة فلسطين من قبل المجلس المركزي بتاريخ 1989/03/30 في تونس
قرار انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته
المنعقدة 1993/12/10م في تونس

قرار مجلس الوزراء رقم 17/108/03م.و/رحل عام 2016م، رام الله، 2016/06/21م.
وثيقة إعلان الاستقلال " دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشر"، قصر الصنوبر،
الجزائر، 1988/11/15
وثيقة إعلان الاستقلال، الجزائر، 1988/11/15.
وثيقة الاسرى "وثيقة الوفاق الوطني" في شهر 5/2006م.

الورقة المصرية عام 2009م

المراجع الالكترونية

إبراهيم أبراش: تصورات اولية حول التمثيل و اعادة بناء المشروع الوطني، مقال عالانترنت،
12/12/2013، موقع زمن برس: <http://zamnpress.com/content/39256>

ابراهيم ابراش : إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام، موقع
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، تاريخ النشر،
2013/04/10م. <http://www.masarat.ps/ar>

احمد سعيد نوفل: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال
الإسرائيلي، www.arabrenewal.org/articles

أشرف بدر، حمدي "علي حسين"، ريما شبيطة، عايدة الحجار، قراءة في مصير الانتخابات المحلية بعد قرار التأجيل، ورقة تقدير موقف، مركز مسارات، 2016/10/05م، موقع إلكتروني: _____

http://www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/tqdyr_mwqf_-_qr_fy_msyrr_lntkhbt_bd_ljtjl_0.pdf

الانتخابات المحلية الفلسطينية، مقال على الانترنت بتاريخ 2016/08/02م، موقع دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/08/02/412029.html>

بلادي تو داي: "الشريعة في السياق الإسلامي"، انظر http://blady2day.blogspot.com/2011/05/blog-post_19.html

تيسير محيسن: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث، رابط إلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc>

جميل يوسف: المشروع الوطني الفلسطينية هوية وشعب، موقع وكالة فلسطين اليوم الاخبارية، 2014/07/21م، <http://paltoday.ps/ar> / <http://>

جهاد المحسين: الدولة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، صحيفة الغد، الأردن، 2009/07/25م، رابط إلكتروني: <http://www.alghad.com/articles/543994->

D8%A9- %D9%84% %D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88
%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-
%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-
%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1
.D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

حلقة نقاش، شخصيات فلسطينية تدعو لإطلاق حوار واسع حول متطلبات إجراء الانتخابات،
2013/04/05، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية -

مسارات، <http://masarat.ps/ar>

خليل شاهين: "فتح والبحث عن تجديد الشرعية"، موقع فلسطين، على الموقع الإلكتروني :

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2120>

سيف الدين كاطع: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن، "الانتخابات الديمقراطية،
الأهمية و الأبعاد في تحديد شكل الحكم"، موقع الكتروني:

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/435.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/435.htm)

عباس الجمعة: ازمة المشروع الوطني والافاق المحتمله، موقع شبكة فراس برس،

2013/12/28، <http://fpnp.net/site/news/2317>

عبد الله التركماني: جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد:

2659، 27/05/2009، موقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

عبد الله الفقيه: (دراسة وتحليل النظام السياسي) مدونة 2009/3/24، موقع الكتروني

dralfaqih.blogspot.com/2009/03/blog-post_24.html

علاء فوزي أبو طه: مقالة بعنوان "ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، وإشكالية

العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية"، دنيا الوطن، 2006/2/19، رابط

الالكتروني: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/37718.html>

العلاقة المقلوبة بين السلطة الفلسطينية و م.ت.ف، مقال على الانترنت 2016/05/24، موقع

معا: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=848843>

علي الجرباوي: مقالات، السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 27، العدد 166، ربيع 2016، ص 22، موقع الكتروني:

<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/197472>

القدس دوت كوم، محللون للقدس: قرار العليا ينطوي على أبعاد سياسية خطيرة، 2016/10/03م، موقع إلكتروني:

www.alquds.com/articles/1475503502391224300

لجنة الانتخابات المركزية، موقع الكتروني:

www.elections.ps/ar/tabid/579/language/en-US/Default.aspx

محسن ابو رمضان، الحالة الفلسطينية توافق ام انتخابات، البوابة الاعلامية للمنظمات الاهلية، مقالات وآراء، 2016/02/23م، موقع الكتروني:

<http://pngoportal.org/news/1014.html>

مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس"، الانتخابات المحلية في بعديها الديمقراطي والسياسي، موقع الكتروني: [www.shams-pal.org/wp-](http://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2016/researches/localElections.pdf)

[content/uploads/2016/researches/localElections.pdf](http://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2016/researches/localElections.pdf)

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، منظمة التحرير الفلسطينية، قرارات تاريخية، قرار انشاء السطة الوطنية الفلسطينية،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3746>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، النظام السياسي الفلسطيني، وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، رابط الكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748>.

مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية و الانتخابات في الدول العربية بتاريخ 2007/08/18م في Bernard Sanely

Room, St. Cathrine's College, University of Oxford, Manor Road,
Oxford, OX1 3UJ, UK. موقع الكتروني: <http://www.achr.eu/art220.htm>

معين رباني: اشكالية الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، موقع جدلية، 11/05/2013م، ت.د.
2016/09/05م، موقع الكتروني،

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/11592>

موقع الامم المتحدة "الاعلان العالمي لحقوق الانسان"، الرابط الكتروني:

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a21>

نبيل عمرو: "الرئاسة والانتخابات والقوى من الشقيري الى عباس"، سلسلة مقالات في موقع دنيا
الوطن، تاريخ النشر، 18/08/2015م - 23/08/2015م.

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html>

وكاله اطلس الاخبارية، حلقة نقاش لشخصيات فلسطينية تدعو لإطلاق حوار واسع حول
متطلبات إجراء الانتخابات، 2013م، موقع الكتروني:

<http://atlasnews.ps/news.php?action=view&id=7685>

الملاحق

ملحق (1) القوانين الانتخابية

1) القانون الأساسي الفلسطيني

يُعدّ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 الإطار القانوني والدستوري لنظام الحكم في فلسطين، إذ يعتبر المحدد لنوع وشكل نظام الحكم، حيث نصت المادة (5) منه على أن " نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني."

كما ويعد الإطار القانوني والدستوري لتنظيم الانتخابات كنوع من أنواع المشاركة السياسية حيث نصت المادة (26) منه على أن " للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

- أ. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
- ب. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.
- ت. التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
- ث. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.
- ج. عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون".

2) النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

3) النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005.

4) قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

5) قرار مجلس الوزراء (13\36\01م. واس.ف) لعام 2010م والذي يدعو لإجراء انتخابات الهيئات المحلية بتاريخ 17 تموز 2010.

6) قرار مجلس الوزراء (13\46\02م. واس.ف) لعام 2010م بشأن تأجيل إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة وأجرائها في الضفة الغربية

حيث أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2007/09/02م، قراراً بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، يقضي بإلغاء قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) 2005، ويستند القرار بقانون في ديباجته إلى أحكام القانون المعدل للقانون الأساسي الفلسطيني، ولا سيما ما تنص عليه المادة (43) منه، التي تعطي الرئيس الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي.

ويحل القرار بقانون محل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005 الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني والمصادق عليه من قبل الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2005/08/13م.

وأبرز ما جاء في القرار بقانون كان اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط المحدد في القانون رقم (9)، الذي جرت بموجبه الانتخابات التشريعية الأخيرة في يناير 2006، وعليه يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي وفق نظام القوائم، حيث سيتم الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، كما سيتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لويغي"، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن.

ويتبنى القرار بقانون معظم بنود قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005 كتعريف المقيم وشروط الترشيح وإجراءات العملية الانتخابية، مع وجود بعض التعديلات، منها: إضافة شرط جديد لأهلية الترشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس، بأن "يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبوثيقة الاستقلال، وبأحكام القانون

الأساسي. يشار أيضاً إلى أن القرار المذكور تبني نظام الجولتين لانتخاب الرئيس الفلسطيني،
علماً أن القانون رقم (9) لسنة 2005 كان يعتمد نظام الأكثرية في انتخاب رئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية، ويعتمد نظام الجولتين على أساس اشتراط حصول المرشح الفائز على أغلبية
الأصوات (أكثر من 50%)، لذلك إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات يتم
الجوء إلى جولة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، وهنا يفوز المرشح
الحاصل على أغلبية أصوات الجولة الثانية¹.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، موقعة إلكترونيًا: www.elections.ps/ar/tabid/534/language/en-US/Default.aspx

ملحق (2) لقاءات وحوارات المصالحة

المصالحة التي يطلبها الشعب الفلسطيني هي إيجاد حالة من التوائم والمحبة والسلام بين أبناء الشعب الفلسطيني أنفسهم من أجل تضيض الجراح والمآسي التي أنتجها الانقسام. حتى نستطيع معرفة الحاضر وصناعة المستقبل.

وفيما يلي نبذة عن الحوارات و اللقاءات التي تمت بين القوة الفلسطينية وتحداً بين فتح وحماس، حيث كان النظام السياس الفلسطيني والانتخابات محور اساسي بها.

1. وثيقة الشرف الفلسطيني 2005/1/18 في غزة والتي تنص على:

أ. الثوابت الفلسطينية، وتحدد العلاقات الداخلية والتي أهمها حماية عقيدة الشعب والأمة واحترام العرف الموروث الحضاري والثقافي وحقوق الإنسان وصيانة الوحدة الوطنية وحماية الحريات السياسية وتطبيق سيادة القانون واعتماد الانتخابات للبت في كل شأن من الشؤون الفلسطينية ودعمها وعدم تعطيلها.

ب. العلاقات الخارجية وأهمها بناء علاقات متوازنة مع الدول العربية ومع جميع دول العالم والعمل على بناء اقتصاد متكامل مع الدول العربية والعالم.

ت. التأكيد على شرعية المقاومة المسلحة.

وصدر بيان ختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في 2005/3/17 في القاهرة وتضمن 6 نقاط أهمها: التمسك بالثوابت الفلسطينية واستكمال الإصلاحات الداخلية الشاملة وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية. وأجمع المشاركون بان الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى وتحريم الاحتكام للسلاح في الانتخابات الداخلية. كما صدر ميثاق شرف فلسطيني خاص بالانتخابات 2005/10/17 غزة ينص على 25 نقطة وأهمها التقيد التام بإحكام القانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة عنه وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة الالتزام بإحكام هذا الميثاق.

2. وفي 2006/6/28 جاءت وثيقة الحوار الوطني (وثيقة الأسرى المعدلة).

واهم ما جاء فيها الإسراع في انجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية، العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وان إدارة المفاوضات من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية، التمسك بالنهج الديمقراطي وإجراء انتخابات نزيه وديمقراطية طبقا للقانون.

3. اتفاق لتهدئة الأوضاع في الشارع الفلسطيني برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي 2006/12/19 وفيه 9 نقاط، واهم ما جاء فيه سحب المسلحين من الشوارع وتتولى وزارة الداخلية حفظ النظام والأمن ورفع جميع الحواجز وإعادة انتشار القوة التنفيذية إلى مواقعها السابقة وتجنيب الأجهزة الأمنية التدخل في أية خلافات سياسية وتحقيق سيادة القانون وتشكيل غرفة عمليات مشتركة وتشكيل لجنة حيادية للتحقيق.

4. اتفاق مكة 2007/2/8 للوفاق الوطني، والذي أكد على حرمة الدم الفلسطيني واعتماد الحوار كأساس وحيد لحل كل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد ذلك تشكلت الحكومة ضمن برنامج حكومة وحدة وطنية وتلا السيد إسماعيل هنية البرنامج السياسي للحكومة إمام المجلس التشريعي 2007/ 3/17. الى ان حدث الانقسام وسيطرت حماس على قطاع غزة بقوة السلاح.

5. بعد هذا الانقسام جاءت المبادرة اليمنية 2008/3/22 للحوار بين فتح وحماس وهي مكونة من 7 نقاط. وأهم ما جاء فيها عودة غزة إلى وضعها السابق أي قبل تاريخ 2007/6/13 والتقييد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية. واستئناف الحوار على أساس اتفاق القاهرة واحترام الدستور وإعادة بناء الأجهزة الأمنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية وتشكيل لجنة من الجامعة العربية لمتابعة الاتفاق.

6. الدعوة المصرية للحوار الوطني الفلسطيني 2008/10/8 القاهرة، واعتمد على ثلاثة محاور: أولها مدى توفر الإرادة من أجل الوصول إلى إنهاء حالة الانقسام. والثاني طبيعة الأهداف المرجوة من هذا الحوار هل تشكيل حكومة وحدة أم لم الشمل الفلسطيني أم الاتفاق على مشروع وطني، والثالث القضايا الرئيسية التي تشكل أجندة الحوار. حيث قامت مصر بتوزيع مسودة الاتفاق على الفصائل الفلسطينية 2008/10/21 . وأهم ما جاء فيها هو أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تسمو وتعلو فوق المصالح الحزبية والتنظيمية ووحدة الأراضي الفلسطينية جغرافيا وسياسيا والحوار هو الوسيلة لإنهاء أية خلافات وحرمة الدم الفلسطيني والديمقراطية الخيار الوحيد لتبادل السلطة والاعتماد على المرجعيات السابقة وتشكيل حكومة توافق وطني وانتخابات مترامنة وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

7. جاء نداء الوحدة الموقع من 50 شخصية فلسطينية في شهر 3/2009م، وشرحوا فيه مبادئ الوحدة وعناصرها ويؤكدون على وحدة الشعب والأرض والمحافظة على الديمقراطية وان الحوار الشامل هو الطريق للوصول إلى حل وطني وان وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني واستقلالية قراره يجب أن تصان من جميع الفلسطينيين وفاء لنضاله وتضحياته.

8. الحوار في دمشق في شهر 1/2011 حيث تمت اللقاءات في دمشق بين حركتي فتح وحماس حيث كانت الجولة الأولى في يومي 9 و10/1 والجولة الثانية المكملة للأولى يوم 12/1 وكان الحوار هو مناقشة أمرين هما الأول تسجيل الانفراجات الخمسة التي حصلت بقاء دمشق يوم 24/9/2010 والثاني التوصل إلى حل للبند السادس المتعلق بتشكيل اللجنة الأمنية العليا، إلا أن الخلافات بقيت قائمة بين الطرفين.

9. التوقيع على إعلان المصالحة في القاهرة بتاريخ 4 أيار 2011 وتم الاتفاق على النقاط التالية:

أ. تشكيل حكومة توافق وطني ترأسها شخصية مستقلة انتقالية- تكنوقراط - وفق برنامج سياسي مرن قد يكون ذات البرنامج المعتمد لدى حكومة الوحدة التي جاءت نتاج اتفاق مكة أو قريب منه.

ب. تكريس خطوات جدية بعد التوقيع من خلال تنقية الأجواء الوطنية وبسط أسرع المصالحة الوطنية على أجندتها الاجتماعية والإعلامية.

ت. تفعيل م.ت.ف. من خلال تنفيذ اتفاق القاهرة عام 2005، وإعادة تشكيلها وهيكلتها بحيث تكون قراراتها غير قابلة للتعطيل بما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية .

ث. التوافق على صياغة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مهني.

ج. تهدئة ميدانية متبادلة بين فتح وحماس.

ح. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني متزامنة بعد عام من التوقيع.

10. اجتماع القاهرة في 2011/8/7 حيث تم في هذا الاجتماع الذي عقد بين حركتي فتح وحماس في القاهرة تناول جميع الملفات الواردة في اتفاق المصالحة الموقع في 2011/4/27م والذي احتفل بتوقيعه بتاريخ 2011/5/4 بحضور الرئيس أبو مازن ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل وكانت الأجواء ايجابية وإنها ستستكمل المباحثات في مطلع الشهر المقبل.

11. اجتماع ثاني/ القاهرة في 2011/8/7، وجلسة جديدة من الحوار في القاهرة وتأتي هذه الجلسة قبل تنظيم اجتماع موسع يضم جميع الفصائل الموقعة على اتفاق المصالحة في إل 20 من الشهر الجاري، وأكد عزام الأحمد على المضي قدما من اجل تنفيذ اتفاق المصالحة والتصدي للمحاولات الرامية لإفشالها سواء كانت داخلية أو محلية ودولية أو إقليمية وشدد أن الورقة المصرية هي الأساس وانه لا يوجد بديل لها.

12. اتفاق الدوحة في 2012/2/6، حيث شهدت الدوحة توقيع آخر سمي باتفاق الدوحة والذي وقع عليه الرئيس محمود عباس وخالد مشعل والشيخ حمد أمير قطر ومن بنود هذا الاتفاق:

أ. -تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ب. تشكيل حكومة توافق وطني برئاسة الرئيس أبو مازن.

ت. التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

ث. التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها سابقا.

ج. وهذا الاتفاق لاقى ترحيب فلسطيني رسمي وشعبي بالرغم من التصريحات السلبية لبعض قادة حماس.

13. اجتماع القاهرة في 2011/5/4م، لقد فشلت اللقاءات التي تمت بين حركتي فتح وحماس في القاهرة والتي جاءت بعد إعلان الدوحة بشأن تشكيل الحكومة الفلسطينية، وان سبب الخلاف هو تمسك كل طرف بموقفه، حيث طلبت حماس تجاوز موضوع لجنة الانتخابات والشروع بإجراء المشاورات لتشكيل حكومة فلسطينية فيما أصر وفد فتح على تزامن تشكيل الحكومة مع عمل لجنة الانتخابات في غزة من أجل الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

14. اتفاق القاهرة ما بين حركتي فتح وحماس بتاريخ 2012/5/20م، بعد كثرة الحديث عن فشل اتفاق الدوحة وما نتج عنه من آثار نفسية سيئة على الشعب الفلسطيني وقضيته، أدى ذلك إلى تنسيق وتحرك مصري قطري من أجل تنفيذ الاتفاق الموقع في الدوحة (2012/2/6) بين فتح وحماس، حيث جاء توقيع القاهرة هذا بشكل مفاجئ وسريع دون أية مقدمات يوم 20/5/2012م.

من خلال التحرك المصري الهادئ ومساندة قطرية اجتمع وفدي حركة فتح (عزام الأحمد وصخر بسيسو) وحماس (موسى أبو مرزوق ومحمد نصر) وبحضور وفد من المخابرات العامة المصرية ضم اللواء نادر الأسر والوكيل أول رأفت شحاتة.

حيث قال الأحمد:- أن هذا الاجتماع تم عقده في القاهرة بناء على اقتراح من خالد مشعل تقدم به في الاجتماع الذي عقد قبل أسبوعين أيضا في القاهرة، وأضاف الأحمد أن فتح أكدت في الاجتماع أنها لا تبحث عن اتفاقيات جديدة، وإنما على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة

والدوحة، ووصف الاتفاق بالفرصة الأخيرة وفيما يلي بنود الاتفاق حسب موقع موسى أبو مرزوق:

أ. تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في القطاع اعتباراً من يوم 2012/5/27م

ب. يلتقي وفدا فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 2012/5/27م.

ت. تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بقاء الرئيس أبو مازن وخالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

ث. تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخاب المجلس الوطني عملها اعتباراً من 2012/5/27م لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

ج. يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء انجاز لجنة الانتخابات المركزية أعمالها.

ح. تحدد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن ستة أشهر لتنفيذ المهام الموكلة إليها بما في ذلك إجراء الانتخابات، البدء بإعادة اعمار غزة، مع ربط هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

خ. في حالة تعذر إجراء الانتخابات في الموعد المحدد المتفق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف، يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة وغزة، وعلى حكومة الوفاق الوطني انجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

**The Role of the Elections in Managing the
Palestinian Political Life and Achieving
High National Palestinian Aims**

By
Jawad Mohammad Abed Al karim Ismail

Supervised by
Dr.Raed Neirat

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement
For the Degree of Master of Planning and Political Development,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2017

**The Role of the Elections in Managing the Palestinian Political Life
and Achieving High National Palestinian Aims**

By

Jawad Mohammad Abed Al karim Ismail

Supervised by

Dr.Raed Neirat

Abstract

This study aims to the acquaintance of the relationship of the election in the Palestinian context and its importance to achieve the basic goal to the Palestinian people represented by getting rid of the Israeli occupation whereas the present Palestinian argument is about the effect of elections that raises several inquiries at each round of elections pouring to the extend the highest aim to the Palestinian people as it is still under occupation .

This study is based on a main hypothesis which explains that the importance of elections gained in the administration of political life in achieving the aims of the Palestinian people that should be changed into a fixed and periodic process and should cover all the institutions of the Palestinian political regime.

The study follows the method of case study or the descriptive analytical method whereas it deals with elections as a study case , and its study in all sides including the organizing staff or its expected aims .

The study is divided it four main chapters that handle the particles of the letter which starts with its general frame and the cognitive one , but the second chapter deals with the Palestinian regime stages either the PLO or the PNA .

The third chapter deals with democracy in the Palestinian life ; the importance and the elections and how the elections or its absence have formed the mechanism to the administration of the institution and the electoral contexts.

The fourth chapter deals with central argument which is the democratic construction and the national liberation.

The study concluded several major results:

- 1- Election are considered the only mechanism today that is able to solve a number of problems that the Palestinian people are suffering of and enables them to overcome its crises either the crisis of leadership representation or the crisis of the national program .
- 2- Elections offer the Palestinian society the opportunity of the political capability through the Palestinians' return to the effective participation in making and directing the general policies
- 3- In order to be capable to achieve the highest aims to the Palestinian people represented in getting rid of occupation ; elections are required to be general to all the ingredients of the political Palestinian regime including the PLO and the PNA. The democratic elections in the PLO decides a leadership that acquires the priority in making the highest aims of the Palestinians inside the country or in the diasporas, but elections for the PNA is made to enable Palestinians to choose

leadership capable to administrate the daily life of Palestinians in the west bank and in Gaza strip .

- 4- Elections in the PNA territories are considered a central mechanism of those which are used to solve the political division issue , and offer the society a return to the democratic life and at the same time , it offers the unrepresented forces an opportunity to represent themselves ; moreover , its a step and an exam upon which we can depend on towards putting an end to division .

The study recommendations :-

- 1- On the level of political forces , it's of great importance to void the elections the atmosphere of problems through the availability of constitutional and legal frames to guarantee its regularity , honesty and sanctity in the Palestinian regime and its various institutions.
- 2- On the level of the Palestinian society which mustn't concede on he elections as it's an individual right for the Palestinian citizen in electing and choosing those who represent both him and his high affairs , and a collective right in fixing the pillars of the democratic and pluralist society which is built on the right of disagreement and political partnership.